كفاءة تشريعات وتنظيمات العمل الإعلامي بمصر في مواجهة الشائعات على مواقع الإعلام الإلكترونية

د. أمل صلاح عيسى
مدرس الصحافة بقسم الإعلام ، كلية الآداب جامعة المنوفية

الملخص

تهدف الدراسة الحالية إلى تبين كفاءة تشريعات وتنظيمات العمل الإعلامي التي طورتها أو أنشأتها مصر لمواجهة هجمة الشائعات التي تنشر منذ عام 2013 على المواقع الإعلامية الإلكترونية والحد من حدوثها والتصدي لتبعاتها. واتبعت الدراسة لتحقيق ذلك منهجاً وصفياً تحليلياً من خلال جمع المادة العلمية من مصادرها المتنوعة وفحصها للتأكد من مصداقيتها، واستخلاص الشواهد والأدلة من تلك المادة وإدراجها في سياق تحليلي يجيب عن تساؤلات البحث. واستخدمت بعض الأساليب الكمية والعرض الجدولي.

وتتفرع مشكلة البحث إلى خمسة تساؤلات: الأول عن طبيعة وحجم الشائعات على مواقع الإعلام بمصر، والثاني عن دور وسائل الإعلام الرقمي في نشر الشائعات بمصر، والثالث عن التشريعات ذات الصلة بانضباط الإعلام الإلكتروني بمصر، والرابع عن التنظيمات الضابطة للعمل الإعلامي الإلكتروني في مصر، والخامس عن مؤشرات كفاءة التشريعات والتنظيمات الإعلامية بمصر في مواجهة الشائعات بمواقع الإعلام الرقمي وحاولت الدراسة الحالية استظهار مؤشرات كفاءة التشريعات والتنظيمات الإعلامية في مواجهة الشائعات على الإعلام الرقمي من خلال سياقين استقرائيين، أولهما بمحص أراء الباحثين والمهتمين والخبراء عن بنية التشريعات والتنظيمات المشار إليها وجوانب القوة والضعف فيها، وثانيهما يرصد الإنجازات المتحققة في مجال مواجهة الشائعات على الإعلام الرقمي المصري والتي تؤثر إيجابياً على كفاءة التشريعات والتنظيمات الإعلامية ذات العلاقة بتلك الإنجازات.

واعتمدت الدراسة في صياغة فروضها على أفكار ومبادئ اثنتين من نظريات الإعلام: نظرية المسؤولية الاجتماعية، ونظرية انتشار المستحدثات. وبناء على تلك الأفكار تم وضع خمسة فروض تمثل إجابات محتملة على تساؤلات الدراسة، وكانت الإجابات التي أكدتها المناقشة بمثابة النتائج المستخلصة للبحث، وكان أهمها أن هجمة الشائعات تمثل أزمة كبيرة استنهضت الدولة المصرية قدراتها لمواجهتها، وأن المواقع الإخبارية الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي تقوم بدور كبير في نشر الشائعات، وأن بمصر تشريعات وتنظيمات قائمة ومستحدثة تمارس أدوارها لمواجهة الظاهرة، إلا إن كفاءة تلك التشريعات والتنظيمات متوسطة وتحتاح لمزيد من الضبط والمتابعات التحسينية والدعم، على النحو الذي جاء بتوصيات الدراسة.

كلمات مفتاحية: الإعلام الإلكتروني – الشائعات – .تشريعات الإعلام - تنظيمات العمل الإعلامي

المقدمة

تمثل الشائعات خطراً كبيراً على الأمن القومي والتنمية لأية دولة، وازداد الخطر مع ارتقاء تقنيات الاتصال، وبلغ ذروته في مجال التواصل الاجتماعي الذي مكن لبعض قوى الشر من داخل وخارج الدول أن توظف هذا التطور التواصلي بين أفراد المجتمعات فى مخططات تهدف إلى تدمير الدول من خلال نشر الشائعات بين مواطنيها.

وللشائعات التى تنشر على مواقع الإعلام الإلكتروني عامة والتواصل الاجتماعي خاصة دور كبير فى صناعة الأزمات والصراع بين الأفراد والمجتمع حيث إن هذه المواقع متاحة لكل الأفراد ومجانية، وهذا ما يؤكد اعتماد المستخدمين عليها كليًا فى الحصول على الأخبار والمعلومات، وحيث أن أضرار الشائعات أكثر من فوائدها فإن دورها كبيرٌ جدًا فى صناعة الفُرقة والتشتت والعنف بين المستخدمين لمواقع التواصل الاجتماعى وبخاصة الشباب، حيث أنهم فئة يسهل إقناعها بهذه الأخبار وصحتها ويسهل تجنيدهم وتبنيهم لأفكار معينة، وما يؤكد ذلك هو أن تجنيد الجماعات الإرهابية للشباب أصبح أسهل عن طريق مواقع التواصل الاجتماعى لسريتها ولسرعتها ومقدرة هذه الجماعات فى الوصول لقطاعات كبيرة من الشباب (الشلقاني، 2018).

مصر من الدول التي تعاني في السنوات الأخيرة من ازدياد إطلاق وانتشار الشائعات من خلال مواقع الإعلام الإلكتروني، وفي المقابل استنهضت الدولة المصرية هيئاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية لمواجهة هذه الهجمات وإفشال مراميها وإزهاق أباطيلها في الحال والاستقبال. وفي سبيل تحقيق ذلك، أُصدرت وفُعِّلَت تشريعات تعاقب مروجى الشائعات، وطُوِّرَت واستُحْدِثَت هيئات وأجهزة من اختصاصها متابعة ورصد وتحليل تلك الشائعات وإصدار البيانات الصحيحة التى تنفيها، وكذلك تعقب مرتكبي إطلاق ومروجي الشائعات لتقديمهم لمحاكمة عادلة.

تهدف الدراسة الحالية إلى تبين كفاءة الأساليب والإجراءات المتبعة في مصر لمواجهة هجمة الشائعات التي تنشر على المواقع الإعلامية الإلكترونية والحد من حدوثها والتصدي لتبعاتها. والجدير بالذكر أن استخدام مصطلح "كفاءة" في صدر عنوان الدراسة يناسب أكثر من غيره الفترة الزمنية الراهنة والمحدودة التي شهدت صدور تشريعات وإنشاء هيئات يدخل في نطاق اختصاصها تنظيم ومراقبة ومحاسبة أشكال الإعلام الإلكتروني، بحيث لم تتوافر بعد خلفية ورصيد من الممارسات القضائية والتنظيمية في مجال الإعلام الإلكتروني يسمح باختبار وقياس فاعلية التشريعات والهيئات التنظيمية المنشأة حديثاً (منذ نحو عامين)، وإنما من الممكن الوقوف على كفاءة تلك التشريعات والهيئات بفحص محتواها ومقارنته بخبرات مماثلة ناجحة.

مفهوم الكفاءة Efficiency ملازم لمفهوم الفاعلية Effectiveness, لكنه ليس بديلاً له. وهناك خلط بين المفهومين في أدبيات الإدارة العامة، فقد تم استخدام المفهومين بطريقة تبادلية في كثير من الأحيان، فضلاً عن تداخلهما مع مفاهيم أخرى (رياض، 2014، ص 5، 6). ويمكن اعتبار الكفاءة على أنها " إنجاز العمل بشكل صحيح To do things right" ، بحسبانها أكثر اتصالاً بكيفية أداء الأعمال, بينما الفاعلية هي "إنجاز العمل الصحيح To do right things " لكونها تتصل بتحقق الأهداف (Johnston, 2019). ومن وجهة نظر استراتيجية، تتحدد الكفاءات في القدرات المعرفية والعملية والتنظيمية المتسمة بصعوبة تقليدها من طرف المنافسين أو تعويضها بنمط تكنولوجي جديد أو تعويضها بابتكار طرق تنظيمية حديثة أو كفاءات أخرى مشابة، فالكفاءات الأساسية تعزز الوضع التنافسي للمؤسسة، وبالتالي فالمؤسسة التي تتوفر على الكفاءات يكون لها ميزة تنافسية تمثل إحدى نقاط القوة (خرخاش، 2015، ص 59).

- مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

تتمثل مشكلة الدراسة في أن جمهورية مصر العربية تتعرض منذ عام 2013 وحتى الآن" 2019" لهجمة شرسة ومنظمة لشائعات ممنهجة ذات أغراض إيذائية وتخريبية لمكونات الدولة تُبَثُّ على وسائل إعلامية رقمية عالية الكفاءة الاتصالية، مع إنشاء وتطوير تشريعات وتنظيمات مستحدثة لمواجهتها مازالت في طور الممارسة الاستكشافية.

تتفرع عن مشكلة البحث التساؤلات التالية التي تحاول الدراسة أن تناقشها:

- ما طبيعة وحجم الشائعات على مواقع الإعلام بمصر
- ما دور دور وسائل الإعلام الرقمي في نشر الشائعات بمصر
- ما التشريعات ذات الصلة بضبط الإعلام الإلكتروني بمصر
- ما التنظيمات الضابطة للعمل الإعلامي الإلكتروني في مصر
- ما مؤشرات كفاءة التشريعات والتنظيمات الإعلامية بمصر في مواجهة الشائعات بمواقع الإعلام الرقمي

الدراسات السابقة

1- دراسة عبد الله سعد علي، حسن ربيع محمد، سكينه أحمد ابراهيم، سماح سيد راضي، إيمان خالد عباس، 2019، "تأثير الشائعات علي الإستقرار السياسي في مصر خلال الفتره (2013- 2019)".

ركزت الدراسة على ماهية الشائعات وماهية الاستقرار السياسي، وتأثير الشائعات السياسية والاقتصادية والصحية على الاستقرار السياسي في مصر، ورد فعل الحكومة المصرية على الشائعات في مصر خلال الفترة محل الدراسة، واعتمدت الدراسة على منهج تحليل النظم. وأشارت إلي أن الشائعات الاقتصادية هي الأكثر

ظهوراً في فترة الدراسة، والتي تمثلت في الشائعات المتعلقة بالدعم والدخل والأسعار والاستثمار والسياحة على عكس الشائعات السياسية كانت الأقل انتشاراً في نفس الفترة. وتوصلت الدراسه إلي أن ترويج هذه الشائعات كان له تأثير كبير على الاستقرار السياسي المصري حيث تم تغيير العديد من الوزارات واهتمام الحكومة بالرد على هذه الشائعات عبر الوسائل المختلفة وذلك إدراكاً منها لخطورة الشائعات على الاستقرار السياسي.

انتهت الدراسة إلي عدد من التوصيات، أهمها أن على الحكومة الرد على الشائعات في أكثر من وسيلة إعلامية لتوعية المواطنين، وأن يكون هناك صفحة على وسائل التواصل الاجتماعي خاصة الفيس بوك للمركز الأعلامي لمجلس الوزراء متعلقة تبقى الشائعات، وأن تقوم الحكومة بوسائل مختلفة لزيادة الوعي بين المواطنين، وأن تعتمد مبدأ الشفافية في الأجهزة المختلفة،وأن يتم تطبيق الأنظمة والقوانين وتطوير سند العقوبات ضد الجرائم الإلكترونية والمجتمعية مع التأكيد على دور المنابر الشرعية والتعليمية والإعلامية بالقيام بالأمانة الواجبة تجاه المجتمع ووحدته وتماسكه وترابطه.

2- دراسة محمد بن عائض التوم، 2019، "الشائعات في وسائل التواصل الاجتماعي (تويتر نموذجاً)".

استهدفت هذه الدراسة تحديد مضمون الشائعة، وأنواعها، وأسلوبها، وأغراضها، والمستهدفين منها، من خلال الاعتماد على تويتر كأحد وسائل التواصل الاجتماعي . وتنتمي هذه الدراسة إلى نمط الدراسات الوصفية التحليلية .وقد استخدم المنهج الكيفي والكمي من خلال استخدام أسلوب تحليل المضمون لمجموع التغريدات المكتملة العناصر التي تم تحديدها من قبل الباحث وهي 62 (تغريدة) خاصة بحساب هيئة مكافحة الإشاعات، وذلك في الفترة من 2016/1/7م حتى 2016/12/28م . وقد تم تحويل المعلومات إلى بيانات كمية لإظهار نتائج البحث.

توصلت الدراسة إلى أن مضمون الشائعة يأخذ أشكالاً وأنواعاً متعددة، ترتبط غالباً بطبيعة الظروف والمواقف التي تظهر فيها، وتكون موجهه إلى أفراد ورموز مجتمعية أو جماعات أو حركات أو تنظي امت أو مجتمعات تربطهم عوامل معينه كعامل العرق أو الدين أو حتى قضية تمثل رابطاً بينهم .وتتعددالأغراض من الشائعة ما بين تأجيج المجتمع ضد الدولة، وتأجيج العاطفة الدينية، وزعزعة الأمن .كما تنوعت الشائعات ما بين الشائعات الدينية، والشائعات الاجتماعية، والشائعات السياسية، والشائعات الأمنية، وأخيراً الشائعات العلمية .كما تنوع أسلوب الشائعة على الترتيب؛ أسلوب الاستفزاز، يليه أسلوب التخويف، ثم أسلوب الاستغلال، وأخيراً أسلوب السخرية، وأن أكثر المستهدفين؛ الدولة ثم العرب.

3- دراسة سالي بكر الشلقاني، 2018، " الشائعات عبر مواقع التواصل الاجتماعي ودورها في استقطاب الشباب".

رسالة ماجستير في الإعلام التربوي -، أُجريت الدراسة على 400 مبحوثًا من الشباب المصري من مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي. ومن النتائج المهمة للدراسة أن 64.8% من أفراد العينة يروْن وجود تأثير كبير وفعال للشائعات عبر مواقع التواصل الاجتماعى على المجتمع, ويرى 19.2% منهم وجود دور فعال أحيانًا, ويرى 16% منهم عدم وجود دور للشائعات عبر مواقع التواصل الاجتماعى على المجتمع. واتضح أن 63.2% من أفراد العينة يروْن أن أهداف الشائعات التى تُنشر عبر مواقع التواصل الاجتماعى تفكك وحدة المجتمع, و 54% منهم يروْن أن هدفها تدمير النظام القيمى والسلام المجتمعى, ورأى 29.5% منهم أن هدفها التشكيك وتحطيم الثقة في المصادر الإعلامية. كما تبين أن 64.5% من أفراد العينة يروْن وجود مخاطر لشبكات مواقع التواصل الاجتماعي, وأن 48% من أفراد العينة يرون أن دور الشائعات التى تنشر عبر مواقع التواصل الاجتماعى تعمل على تعميم مشاعر الإحباط فى المجتمع, و 43.8% منهم يروْن أنها تكدر السلم المجتمعي, واتضح أن 58.8% من أفراد العينة يروْن أن الآثار الاقتصادية للشائعات تؤثر سلبًا على عملية الانتاج, ورأى 61.2% من أفراد العينة أن الآثار السياسية للشائعات تؤدي إلى ظهور احتجاجات وتظاهرات ضد القرارات السياسية فى الدولة. وبالنسبة لكيفية التصدى للشائعات التى تُنشر عبر مواقع التواصل الاجتماعى رأى المبحوثون اعتماد عدة آليات هى: نشر الأخبار الدقيقة والموضوعية على المواقع، والتأكد من صحة المعلومات والآخبار والروابط الواردة مع الخبر ، واستخدام الوسائل التقنية والحديثة فى رصد وتتبع وتحديد مصادر الشائعات وسرعة الرد عليها وتكذيبها، ورفع المستوى الثقافى والمعرفى لمستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي.

4- دراسة الشبكة العربية لدعم الإعلام، 2017، "العلاقة بين مواقع الأخبار وشبكات التواصل الاجتماعي - الاستخدام، الأهمية، والفرص"

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور وأهمية مواقع التواصل الاجتماعي بالنسبة للمواقع الإخبارية حيث أن المساحات المتاحة للمواقع الإخبارية وللصفحات غير الصحفية والمستخدمين العاديين لمواقع التواصل الاجتماعي أصبحت أوسع لدرجة أن أصبح بإمكان تلك الصفحات وبعض المستخدمين أن يكونوا ناقلين للمعلومة والرأي على نطاق أوسع مما كانت تحتكره المؤسسات الصحفية.

اعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة في رصد وتحليل لتجربة موقع إخباري من المواقع المستهدفة في الدراسة، وفي استخدام إحدى شبكات التواصل الاجتماعي خلال فترة زمنية محدودة للغاية. واستخدمت أسلوب الاستبيان الموجه إلى محرري

السوشيال ميديا (محرري شبكات التواصل الاجتماعي) الذين يمثلون مبحوثي هذه الدراسة والمصدر الأساسي لمعلوماتها.

شملت عينة الدراسة ثمان مؤسسات صحفية هي: الأهرام كمؤسسة قومية، اليوم السابع - المصري اليوم – الشروق - الوطن كمؤسسات صحفية خاصة، مصراوي – مصر العربية - دوت مصر كمواقع إخبارية خاصة.

استهدفت الدراسة محررين في أقسام السوشيال ميديا في المؤسسات السابقة كحد أدنى من كل مؤسسة منهم، وحرص فريق البحث، قدر الإمكان، على التواصل مع الصحفيين أصحاب الخبرات الطويلة في مجال استخدام شبكات التواصل الاجتماعي داخل المؤسسات الصحفية، وأصحاب الخبرات المتعددة في استخدامها في أكثر من وظيفية. وتتمثل أبرز نتائج الدراسة فيما يلي:

- تستخدم المواقع الإخبارية الثمانية المدروسة شبكات التواصل الاجتماعي بشكل دائم وتنظر لها بعين الأهمية، خاصة فيما يتعلق بتسويق محتواهم الإخباري لأكبر نطاق من الجمهور، وفي المرتبة الثانية تنظر مواقع الأخبار لأهمية شبكات التواصل الاجتماعي كمصدر للأخبار، والآراء والتعليقات على الأحداث الجارية، ثم تأتي استخدامات مواقع التواصل الاجتماعي كوسيلة لقياس اهتمامات الجمهور وقياس ردود أفعالهم على المحتوى في المراتب الأقل أهمية.

- تعتبر مواقع الأخبار موقع "فيس بوك" هو الأنسب لتحقيق أهدافها الأساسية من استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، وذلك لضخامة عدد مستخدميه في مصر وتطوره في تقديم العديد من خيارات التفاعل (like, reactions, share) بالإضافة إلى سهولة استخدامه لدى مستخدمي الإنترنت في مصر. وجاء موقع تويتر في المرتبة الثانية يليه جوجل بلس ثم موقع انستجرام.

- تعي مواقع عينات هذه الدراسة الأهمية المتزايدة لمواقع التواصل الاجتماعي ولكنها لا تتابع وتراقب التطور المتسارع والهائل في استخدام مواقع التواصل الاجتماعي.

5- دراسة كريج سيلفرمان Craig Silverman عام 2015؛ "الأكاذيب، الأكاذيب اللعينة، والمحتوى الفيروسي: كيف تنتشر مواقع الأخبار (وتفضح) الشائعات عبر الإنترنت، والمزاعم التي لم يتم التحقق منها والمعلومات الخاطئة"

"Lies, Damn Lies, and Viral Content: How News Websites Spread (and Debunk) Online Rumors, Unverified Claims and Misinformation",

أجريت الدراسة بإدارة كريغ سيلفرمان الذي عمل كزميل في مركز "تاو سنتر للصحافة الرقميةTow Center for Digital Journalism " في جامعة كولومبيا بمدينة نيويورك، وصدرت على هيئة تقرير يقع في 164 صفحة، وحلل التقرير الممارسات السيئة التي تستخدمها مواقع وسائل الإعلام على الإنترنت والتي تنشر

الخدع والادعاءات المشكوك فيها والشائعات التي يتم الحصول عليها عبر وسائل التواصل الاجتماعي لتحقيق انتشار واسع النطاق أو الامتناع عن كشف الأخطاء وتصحيح الأكاذيب.

قالت الدراسة إن عدداً كبيراً من وسائل الإعلام الإلكترونية يساهم في التضليل لتحصد مزيداً من الزيارات لموقعها، وأن عدداً كبيراً من المواقع يتسرع في نشر أخبار كاذبة ولا يتحقق من صحة المعلومات التي يقوم بنشرها، وبدلاً من ذلك يقوم بربطه بوسيلة إعلام أخرى تشير هي نفسها إلى وسائل إعلام أخرى. وقال سيلفرمان إن المعلومات الكاذبة تثير في أغلب الأحيان اهتماماً أكبر من الأخبار الصحيحة وتنتشر بشكل أوسع، وأن معظم الأخبار الكاذبة تنشرها "وسائل الإعلام الجديدة" أو الصحافة الصفراء، لكن وسائل الإعلام التقليدية تسمح للشائعات بالانتشار، وأنه ليس كل ما ينشر على الشبكة يتمتع بالصدقية.

كان خبراء في الإعلام والاتصال حذروا في وقت سابق من ظاهرة فبركة الأخبار والترويج لمصداقيتها، واعتبروا أنها تهدد الإعلام التقليدي. إلا أن قوى كبرى، ودولاً تستثمر في الإعلام كوسيلة للسياسة الخارجية، بدأت تطوع الظاهرة لإضفاء مصداقية على أخبار مختلقة بهدف التأثير في الرأي العام باتجاه معين، وعبر التدوير من موقع لموقع ثم لوسيلة إعلام رئيسية يصبح الخبر وكأنه "موثوق" وهو ليس كذلك.

6- دراسة تركى السديري، عام 2014، " توظيف شبكات التواصل الاجتماعى فى التوعية الأمنية ضد خطر الشائعات"

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى توظيف شبكات التواصل الإجتماعي في التوعية ضد خطر الشائعات. وتكون مجتمع الدراسة من موظفي دوائر العلاقات العامة ببعض مديريات وزارة الداخلية وعددهم الإجمالي (129) فرداً، وتبنت الدراسة المنهج الوصفي المسحي بإستخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات.

أهم ما توصلت إليه الدراسة أن الوقائع التى تشير إلى توظيف شبكات التواصل الإجتماعى فى التوعية الأمنية جاءت بدرجة مرتفعة جداً، وكذلك توصلت النتائج إلى أن المعوقات التى تحد من توظيف شبكات التواصل الإجتماعي تهدف مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي في معرفة أي خبر مباشر، وسهولة تأثر بعض مستخدمي الشبكات بما ينشر من شائعات، وضعف الانظمة واللوائح العقابية المطبقة ضد مروجي الشائعات.

7- دراسة باي م Bai, M عام 2012، "استكشاف حركة الشائعات فى وسائل التواصل الإجتماعى فى الصين "Exploring Dynamics of Rumors on Social Media in the Chinese Context",

دراسة ماجستير استخدمت المنهج الوصفي وأداة تحليل المضمون حيث تم تحليل الشائعات المنتشرة في وسائل التواصل الاجتماعي، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج

منهـا أن وسـائل التواصـل الاجتمـاعي السـائدة فـي الصـين قـد عمقـت ووسـعت تـأثير الشـائعة التـي تنتشـر عـن طريـق شـبكة الانترنـت لتصـل إلـى الأشـخاص غيـر المستخدمين لشبكة الانترنت وأنها لعبت دوراً مهما في عملية نشر الشائعات في الصين، ولكن في الوقت ذاته وجدت الدراسة بأن جو الانفتاح والحرية التي تتميز بها شبكة الانترنت هو عامل رئيسي في القضاء غلى الشائعة التي تنتشر عن طريق الشبكة ذاتها.

8- دراسة كيللي س ر Kelly ,S.R عام 2004 "الشائعات فى العراق دليل للفوز بالقلوب والعقول"

"Rumors in Iraq, A Guide to Winning Hearts and Minds"

دراسة ماجستير هدفت إلى رصد الشائعات البارزة في العراق بعد حوالى عام من الاحتلال الامريكي لها، وتم اعتماد منهج الوصفي بأسلوب تحليل المضمون، وقام الدارس بتحليل الشائعات المنتشرة في العراق معتمداً على البيانات الثانوية المستمدة من المسوح التي أجراها معهد (جالوب) وقناة (سي ان ان الإخبارية) وصحيفة (يو أس أيه توداى)، وركزت الدراسة على تحليل مضمون 966 شائعة انتشرت فى بغداد لفترة عشرة أشهر وذلك وفقاً لأساسين من أسس تصنيف الشائعات، الأول وفقا لتصنيف دوافع: الشائعات (الخوف ـ القلق ـ العداء ـ الرغبة)، أما الآخر فكان التصنيف وفقا لميادين الشائعات: السياسية، الأمنية، العسكرية، والاجتماعية.

من نتائج الدراسة أن الشائعات السياسية كانت الأبرز بين الشائعات التى سادت المجتمع العراقى، وتعلقت معظمها بشرعية الحكومة العراقية. وتوصل التحليل إلى وجود شائعات بارزة آخرى تتعلق بالأمن والإرهاب، ومساوئ القوات الأمريكية بالعراق.

النظريات المرجعية للدراسة

تعتمد الدراسة في صياغة فروضها على أفكار ومبادئ اثنتين من نظريات الإعلام: نظرية المسؤولية الاجتماعية، ونظرية انتشار المستحدثات.

1- نظرية المسؤولية الاجتماعية

ظهرت نظرية المسؤولية الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية في تقرير نُشر عام1947 بواسطة لجنة هوتشينز. وقد استهدفت النظرية وضع ضوابط اخلاقية للصحافة توازن بين حرية الصحافة وبين المسؤولية الاجتماعية في المجتمعات البيرالية، فالنظرية تقوم على ممارسة العملية الإعلامية بحرية قائمة على المسؤولية الاجتماعية، من خلال قواعد وقوانين تجعل الرأي العام رقيبا على آداب المهنة، وكذلك وضع معايير مهنية للإعلام مثل الصدق والموضوعية والتوازن والدقة، وقبول بالتزامات معينة تجاه المجتمع تفتقد إليها نظرية الحرية، وذلك بعد أن استُخدمت وسائل الإعلام في الإثارة والخوض في أخبار الجنس والجريمة مما أدى إلى إساءة

الحرية أو مفهوم الحرية.التي هي حق وواجب ومسؤولية في نفس الوقت. فالحرية ليست حقاً طبيعياً يعطى دون مقابل، بل حقٌ مشروطٌ بمسؤوليات يمارسها الإنسان تجاه نفسه وتجاه المجتمع. ولا حق لأحد بالاعتداء على حريات الآخرين.

ومن ثم يجب أن تكون وسائل الإعلام تعددية تنشروتعرض تنوع الآراء والأفكار في المجتمع جميعه، ويكون للجمهور العام الحق في أن يتوقع من وسائل الإعلام مستويات أداء عليا تحقق المصلحة العامة.

انطلاقاً مما سبق، يحظر على وسائل الإعلام نشر أو عرض ما يساعد على الجريمة أو العنف أو ماله تأثير لبي على الأقليات في أي مجتمع، كما يحظر على وسائل الإعلام التدخل في حياة الأفراد الخاصة. وتتحمل وسائل الاتصال والإعلام قدراً من المسؤولية في ممارسة البناء والنمو الاجتماعي على أساس الالتزام بحقوق الآخرين، ولا يمكن عزل الأطراف الثلاثة: المجتمع، ووسائل الاتصال والإعلام، والدولة عن بعضهم البعض، لأن التمتع بالحقيقة وحرية الرأي أمران ضروريان لهذه الأطراف.

فالفرد يصبح متمتعاً بالحرية الحقيقية والقدرة على التعبير عن رأيه وأفكاره ومواقفه، إلا أن هذا لا ينفي وجود رقابة موضوعية لا تسمح بنشر أي شيء يتعارض مع المصلحة الجماعية للمجتمع. وفي ظل هذه النظرية، بإمكان القطاع العام والخاص أن يمتلكا وسائل الإعلام، مع تشجيع للقطاع الخاص على هذا التملك لوسائل الإعلام (البخاري، 2017).

2- نظرية انتشار المستحدثات

تنسب نظرية انتشار المستحدثات (Diffusion of innovation) إلى إيفرت روجرز (Everett Rogers) الذي قام بدراسات عديدة عن كيفية ومدى انتشار المستحدثات الجديدة في المجتمع، ومدى تأثير هذه المستحدثات في تشكل وعي مجتمعي تحو استخدامها. وقد وجد روجرز أن هناك علاقة بين انتشار المستحدثات وحدوث تغيراجتماعي، كما وجد أن مرحلة حدوث بدائل بنائية ووظيفية داخل النسق الاجتماعي يرجع سببها إلى وجود ابتكار جديد تم ذيوعه وانتشاره، مما أفضى إلى درجة من التبني محدثة بذلك تبعات من شأنها إحداث التغير الاجتماعي.

ولنظرية انتشار المستحدثات عند روجرز أربعة عوامل فسر بها المتغير المستقل وهي: الشيء المستحدث أو المبتكر، قنوات الاتصال، الوقت (مرحلة التبني)، النسق الاجتماعي. والشيء المبتكر يمكن أن يكون فكرة أو ممارسة جديدة أو استحداث شيء حتى يدخل. ولا تقتصر مرحلة التبني فقط على درجة معرفة الفرد بالشيء المبتكر، وإنما تتطلب وجود اتجاهات مع أو ضد هذا الاختراع. وفي ضوء ذلك تخضع عملية انتشارالمستحدثات إلى وجود درجات من المعرفة والوعي، وإلى الاقتناع واتخاذ القرار لتبني الاستخدام لهذا الشيء الجديد (التوم، 2019، 140).

- فروض الدراسة

تسعى الدراسة الحالية للتحقق من صحة الفروض التالية:

الفرض الأول: الشائعات المنشورة بمواقع الإعلام الإلكتروني بمصر تمثل ظاهرة خطيرة

الفرض الثاني: وسائل الإعلام الإلكتروني في مصر تستخدم بشكل كبير في نشر الشائعات

الفرض الثالث: التشريعات الإعلامية بمصر تتضمن نصوصاً تواجه الشائعات المنشورة بمواقع الإعلام الرقمي

الفرض الرابع: التنظيمات الإعلامية بمصر تملك أدوات لمواجهة الشائعات المنشورة بمواقع الإعلام الرقمي

الفرض الخامس: تشريعات وتنظيمات الإعلام بمصر ذات كفاءة عالية في مواجهة الشائعات على مواقع الإعلام الرقمي

- منهج وأساليب البحث

اتبعت الدراسة منهجاً وصفياً تحليلياً من خلال جمع المادة العلمية من مصادرها المتنوعة وفحصها للتأكد من مصداقيتها، واستخلاص الشواهد والأدلة من تلك المادة وإدراجها في سياق تحليلي يجيب عن تساؤلات البحث. واستخدمت بعض الأساليب الكمية والعرض الجدولي.

أولاً: توصيف الشائعات المتداولة على مواقع الإعلام بمصر

عرف مختار التهامي الشائعة بأنها " الترويج لخبر مختلق لا أساس له من الواقع، أو تعمد المبالغة أو التهويل أو التشويه في سرد خبر فيه جانب ضئيل من الحقيقة، أو إضافة معلومة مكذوبة أو مشوه لخبر معظمه صحيح، أو تفسير خبر صحيح والتعليق عليه بأسلوب مخالف للواقع والحقيقة، وذلك بهدف التأثير النفسي في الرأي العام المحلى أو الإقليمي أو العالمي، تحقيقاً لأهداف سياسية أو اقتصادية أو عسكرية على نطاق دولة واحدة أو عدة دول أو على النطاق العالمي بأجمعه" (التهامي، 1979).

عرف عبد التواب رضوان الشائعة بأنها "رواية تتناقلها الأفواه دون أن ترتكز على مصدر موثوق به يؤكد صحتها، أو ترويج لخبر مختلق أو مبالغة أو تحريف لخبر يحتوى على جزء من الحقيقة" (رضوان، 1988).

الشائعات من أخطر الأسلحة التي تواجه مصر اليوم، فهي أخطر من الحروب المسلحة تستخدمها بعض الدول كسلاح فتاك، وفى ظرف أصبح فيه المفروض مرفوضًا من بعض الإعلاميين الذين بدلًا من مكافحة الشائعات في وقت حرج تمر به البلاد يقومون بترويجها وأحياناً صنعها.

في يوليو 2018 أعلن رئيس مصر عبد الفتاح السيسى، أن الدولة واجهت 21 ألف شائعة في الثلاثة أشهر الماضية (أبريل، مايو، بونيو 2018)، والتي كان الهدف

منها إثارة البلبلة وعدم الاستقرار ونشر الإحباط (شعبان، 2018). وكانت النيابة العامة قد أعلنت مساء الاثنين 12 مارس 2018 أنها خصصت أرقاماً لخطوط هاتفية محمولة تم توزيعها على أنحاء الجمهورية لتلقي بلاغات على خدمة الواتساب أو على خدمة الرسائل النصية القصيرة (s m s) بشأن أي أخبار "كاذبة وشائعات" تلحق الضرر بالمواطنين أو بأمن البلاد (المصري اليوم، 12-03-2018). واستمراراً لهذه الجهود صدر قرار النائب العام رقم 2376 لسنة 2019 بإنشاء إدارة البيان والتوجيه والتواصل الاجتماعي بمكتب النائب العام مكونة من ثلاث وحدات: وحدة التواصل مع وسائل الإعلام، ووحدة الإعلام الإلكتروني والتواصل الاجتماعي، ووحدة الرصد (عبد الراضى، 2019).

أ- في الخامس والعشرين من شهر يوليو 2018 نشرت "بوابة الأهرام" استطلاع لرأى الخبراء حول كيفية التصدي لتلك الظاهرة، حيث أوردت قول الدكتور سعيد صادق أستاذ علم الاجتماع السياسي أن هناك ثلاثة مصادر للشائعات : أولها حكومات وأجهزة مخابرات، وثانيها أحزاب وجماعات إرهابية، وثالثها الأشخاص الايدولوجيون والتيارات السياسية، وأنه يتم التعرف على مصدر الشائعة بقراءة المحتوى والاصطلاحات التي تتضمنها، كما إن أحد تكتيكات الشائعة استخدام أسماء لمصادر معروفة مثل مواقع إخبارية وصحف قومية وإضافة اسم آخر لها حتى يضمن مروج الشائعة دخول المستخدم أو القارئ عليها بجذب انتباهه. وذكر الدكتور حسن على أستاذ الإذاعة والتليفزيون بجامعة السويس، أن أداء الإعلام المصري من أسباب الشائعات لما يتسبب فيه من غياب للمعلومة وترك المواطن فريسة سهلة لاستقائها من مواقع التواصل الاجتماعي أو من بعض المواقع الإلكترونية، كما إن تأخر الرد الرسمي، وغياب المهنية والمعلومة يجعل الرؤيا ضبابية ويساعد أعداء الداخل والخارج لترويج الشائعات، موضحًا أننا لا نملك سياسية إعلامية.

ب- وأوصى الدكتور حسن على بعدة حلول لمواجهة الشائعات بوضع سياسية إعلامية واضحة للتعامل مع تلك الظاهرة، بالإضافة إلى منح حرية إعلامية للقضاء على أي شائعة، وتفعيل قانون حرية تداول المعلومات لتتدفق المعلومات من مصادرها. وأكدت الدكتورة جيهان يسرى عميدة كلية الإعلام جامعة القاهرة أن " الشائعات لا تموت إلا بالمعلومات الكاملة" (شعبان، 2018).

في يناير 2019 كتبت صحيفة "الشرق الأوسط" أن الإشاعات لا تكف عن إزعاج الحكومة المصرية، حتى باتت تشكل حرباً خفية، أصبح محاصرتها والقضاء عليها مهمة أمن وطني، فتشير تقارير رسمية إلى تعرض البلاد لنحو 21 ألف إشاعة في ثلاثة أشهر فقط، وهو أمر خطير للغاية، ومؤشر على أن الإشاعة أصبحت صناعة تحترفها قوى مضادة لا تراعي مصالح الوطن. فالرقم كبير ويشير إلى نحو 233 إشاعة في

اليوم الواحد، ويستوجب طُرقا غير تقليدية لمواجهة الإشاعات، برزت في مقدمتها إعلانات على مدار اليوم في القنوات المصرية، وفي التلفزيون الرسمي، فيما أكد خبراء لصحيفة «الشرق الأوسط» أن جماعة الإخوان هي المتهم الأول في ترويج الإشاعات لإحباط المصريين، حيث تستهدف نشرها من خارج مصر عبر منصات إعلامية لها تعمل على مدار 24 ساعة في الخارج لبث السموم حيث تم رصد 4800 إشاعة خلال 30 يوما فقط (عبد الرحمن، 2019).

في مارس 2019 فتحت «المصرى اليوم» ملف الشائعات فى تحقيق استمعت خلاله لآراء الخبراء فى المشكلة ومقترحات حلها، خاصة عقب تزايد معدلات نفي الشائعات من جانب مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، حيث قال اللواء محمود الرشيدى، مساعد وزير الداخلية للمعلومات الأسبق، إن قانون مكافحة الجرائم المعلوماتية رقم 175 لسنة 2018 ينص على أن بث الشائعات عبر «السوشيال ميديا» تعتبر جريمة معلوماتية، ووسيلة ارتكابها هى شبكة الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعى، وأن وزارة الداخلية بها إدارة متخصصة لمكافحة جرائم الحاسبات وشبكات المعلومات «مباحث الإنترنت»، ولها خط ساخن، وأن معظم الصفحات على مواقع السوشيال ميديا التى تروج لأفكار جماعة الإخوان الإرهابية وتنشر الشائعات تبث من الخارج، وتتلقى دعما من قطر وتركيا.

ذكر النائب البرلماني أحمد بدوى، رئيس لجنة الاتصالات بمجلس النواب، أن عدد البلاغات التى كان يتم تحريرها لدى الإدارة العامة للمعلومات والتوثيق بوزارة الداخلية فيما يتعلق بجرائم الإنترنت سجلت 70 بلاغًا يوميًا عام 2016، وفى 2017 وصل العدد إلى 150 بلاغًا يوميًا، وخلال العام 2019 وصل إلى 400 بلاغ فى اليوم، وأن الجريمة الإلكترونية أصبحت تنافس الجريمة الجنائية، متضمنة عمليات الابتزاز والسب والقذف التى تتم عبر وسائل التواصل الاجتماعى بحسابات بأسماء مستعارة.

وقال الدكتور عادل عبدالمنعم، خبير أمن المعلومات، إن مواجهة الشائعات يأتي بالتوعية المجتمعية وبالرد عليها بشفافية وسرعة من الجهة المعنية. وعن إمكانية فرض رقابة على مواقع التواصل الاجتماعى، قال إنه من الصعب فعل ذلك من الناحية العلمية، ومن السهل أن يتعرف المواطن على صحة وصدق الخبر المنشور على السوشيال ميديا من عدمه، وأهم الطرق فى هذا الأمر ملاحظة اسم مرسل الخبر، وفى حالة تجهيله أو قلة عدد أصدقائه، وحداثة إنشاء الصفحة، فضلًا عن توقيت نشر الخبر الذى عادة ما يكون فى ساعات متأخرة جداً من الليل لا تتوافق مع التوقيت الزمنى لمصر، دل ذلك على أن الخبر تم نشره من دولة أخرى، وأن هناك غرضاً من ذلك النشر. كما إنه بعد وقوع أى حادثة بدقائق معدودة تبدأ الأخبار الكاذبة فى

الانتشار وهي تتضمن معلومات كثيرة معدة مسبقًا، بما يوضح أن هناك آلة إعلامية تعمل على تجهيز تلك المواد سلفاً لتحقيق هدف ما (حسين، 2019).

وفقًا للمركز الإعلامي لمجلس الوزراء، أنه خلال الأشهر الأربعة (مايو- يونيو- يوليو- أغسطس) من عام 2019، تم رصد نحو 53 ألف شائعة، وفي يوم واحد تم بث 118 شائعة مجهولة المصدر، بينما تم خلال هذه الفترة بث أكثر من 700 شائعة تتعلق بالجانب الحكومي للدولة المصرية، الأمر الذي من شأنه إيجاد حالة من السخط والإحباط وإيقاع المواطن فريسة سهلة لأعداء الدولة (شعبان، 2019).

وقد رصد المركز الإعلامي لمجلس الوزراء الشائعات والموضوعات التالية خلال فترة أسبوع واحد (من 2 حتى 9 أغسطس 2019):

- توجيه تبرعات ترميم معهد الأورام لتنفيذ مشروعات أخرى بالدولة .
- استخدام مواد كيماوية ضارة في تخزين تقاوي البطاطس.
- طرح التأمين الصحي أدوية مغشوشة لعلاج الأورام السرطانية .
- تعقيد الهيئة العامة للرقابة المالية إجراءات قيد الشركات بالبورصة.
- بيع منطقة وسط البلد لمستثمرين أجانب تزامناً مع انتقال الحكومة للعاصمة الإدارية الجديدة.
- استثناء محافظة القاهرة من تطبيق قانون التصالح في مخالفات البناء.
- جفاف الترع والمصارف مما يُعرِّض مصر لكارثة زراعية.
- توقف مصانع البتروكيماويات نتيجة تعطل الآلات والمعدات بها.
- وقف نشاط سوق الجملة للخضراوات والفاكهة بـ 6 أكتوبر.
- إلغاء إضافة المواليد الجُدد على البطاقات التموينية.
- وقف أعمال التطوير والترميم بقصر البارون الأثري.

وعلى مدى زمني مدته ست سنوات درس عبد الله علي وزملاؤه تأثير الشائعات علي الاستقرار السياسي في مصر خلال الفتره (2013- 2019)، وصدرت الدراسة عن المركز الديمقراطي العربي في يوليو 2019، ولوحظ في الدراسة أن الشائعات كانت أكثر انتشاراً في العامين 2018، 2019م عن الأعوام الأربعة السابقة من الفترة محل الدراسة ورجحت الدراسة أن ذلك قد يرجع إلى تزامن الإضرابات في الدولة مع الرغبة في البناء والتنمية.

وقد أوردت الدراسة المشار إليها قائمة بأهم وأكثر الشائعات انتشاراً في الفترة المحددة بلغ عددها 83 ثلاثاً وثمانين شائعة اعتمدتها الدراسة الحالية مجموعة ممثلة للشائعات المتداولة بمصر فيما بين 2013- 2019 (ملحق 1)، وأجريت عليها عملية التصنيف والتوصيف على النحو الوارد بالجدول التالي (جدول 1).

(جدول 1) أعداد ونسب أهم الشائعات المتداولة بمصر من 2013 – 2019 حسب المجال والاستهداف والموضوع

المجال	المستهدف	الموضوع	العدد	% من الجملة	جملة المجال	تسبة المجال %
السياسي	المواطنين		2	2.4	7	% 8.4
	الدولة		5	6.0		
الاقتصادي	الدعم : 13شائعة = 15.6 %	رغيف الخبز	2	2.4	43	% 51.8
		الكهرباء	3	3.6		
		المياه والصرف	3	3.6		
		سلع تموين	2	2.4		
		مستحقو الدعم	3	3.6		
	الدخل		4	4.8		
	الأسعار		3	3.6		
	العمل		1	1.2		
	الضرائب		3	3.6		
	الرسوم		2	2.4		
	القروض		2	2.4		
	الاستثمار		6	7.2		
	السياحة		5	6.0		
	الموازنة العامة		2	2.4		
	الإسكان		2	2.4		
الصحي	الغذاء		5	6.0	33	%39.8
	الأدوية		6	7.2		
	المواطن		9	10.8		
	الأمراض		9	10.8		
	التخصص الطبي		2	2.4		
	المستشفيات		2	2.4		
جملة الشائعات			83	%100	83	%100

المصدر: من عمل الباحثة بناء على البيانات الواردة بالملحق رقم 1

من الجدول يتضح أن الشائعات في المجال الاقتصادي هي الأكثر ظهوراً بنسبة 51.8 % من جملة الشائعات باعتبارها هي الأكثر تأثير على المواطن المصري، تليها الشائعات في المجال الصحي بنسبة 39.8%، وأقلها شائعات المجال السياسي بنسبة 8.4 % وهي تلقى اهتماماً لدى نسبة ليست كبيرة من المصريين، على نقيض الشائعات الاقتصادية المتعلقة بالدعم (15.6 %) والشائعات الصحية المتعلقة بالأمراض واالمرضى والدواء والغذاء، وكذلك الشائعات المتعلقة بالاستثمار والسياحة والدخل والأسعار. وتجدر الإشارة إلى أن دراسة كيللي Kelly للشائعات في العراق كشفت عن أن الشائعات السياسية هى الأبرز بين الشائعات التى سادت المجتمع العراقى (Kelly, 2004)، كما كشف تقرير مرصد مصداقية الإعلام الأردني عام 2018 (أكيد، 2018) أن 47% من موضوعات الشائعات المنتشرة على المواقع الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي تتعلق بالأوضاع السياسية المحلية، وذلك على نقيض الوضع في مصر. ووفقا لرئيس المركز الإعلامى لمجلس الوزراء المصري، أن القطاعات الخدمية مثل التموين والصحة والتعليم وغيرها كانت من قبل هي الأكثر استهدافاً بالشائعات على السوشيال ميديا، لكن البيانات الحديثة المجمعة

بالمركز تشير إلى تصاعد الشائعات ضد القطاع الاقتصادي واحتلالها المركز الأول، ومرجع ذلك إلى الإنجازات المنحققة بالقطاع الاقتصادى حالياً (مجدي، 2019).

يدل نمط التوزيع النوعي والنسبي للشائعات في مصرالموضح بالجدول السابق على إن تلك الشائعات صادرة عن مجموعات "كتائب" منظمة تستهدف اختراق وكسر الثقة بين المواطن المصري ونظام الدولة من خلال إثارة البلبلة وعدم الاستقرار ونشر الإحباط والتمرد على الواقع نتيجة التأثر بشائعات وأحبار مكذوبة في موضوعات وقضايا تمس غالبية أفراد الشعب من الطبقة الوسطى وما دونها معيشياً وصحياً وأمنياً، وكذلك في جوانب يصيب اختلالها الوضع الاقتصادي للدولة كالاستثمار والسياحة.

ثانياً: دور وسائل الإعلام الرقمي في نشر الشائعات بمصر

يندرج تحت مصطلح الإعلام الرقمي شكلان: المواقع الإلكترونية للأخبار، وشبكات التواصل الاجتماعي، وذلك حسب ما ورد بتقرير مصداقية الإعلام الأردني عام 2018 (أكيد، 2018).

أ) أمثلة من خارج مصر

أكدت دراسات إعلامية متعددة في أكثر من دولة وجود دور كبير للمواقع الإلكترونية للأخبار ولشبكات التواصل الاجتماعي في نشر الشائعات. فعلى سبيل المثال توصلت دراسة باي م Bai, M عام 2012 عن استكشاف حركة الشائعات فى وسائل التواصل الإجتماعى فى الصين إلى أن وسائل التواصل الاجتماعي السائدة في الصين قد عمقت ووسعت تأثير الشائعة التي تنتشر عن طريق شبكة الانترنت لتصل إلى الأشخاص غير المستخدمين لشبكة الانترنت، وأنها لعبت دوراً مهما في عملية نشر الشائعات في الصين (Bai, 2012).

استنتجت دراسة تركي السديري عام 2014عن توظيف شبكات التواصل الاجتماعى فى التوعية الامنية ضد خطر الشائعات في السعودية سهولة تأثر بعض مستخدمي الشبكات بما ينشر من شائعات (السديري،2014).

وأكدت دراسة كريج سيلفرمان Craig Silverman عام 2015 عن انتشار الأكاذيب والشائعات عبر الإنترنت، أن عدداً كبيراً من وسائل الإعلام الإلكترونية يساهم في التضليل لحصد مزيد من الزيارات لموقعها، وأن عدداً كبيراً من المواقع يتسرع في نشر أخبار كاذبة ولا يتحقق من صحة المعلومات التي ينشرها، بل يقوم بربطها بوسيلة إعلام أخرى تشير هي نفسها إلى وسائل إعلام أخرى (Silverman, 2015).

في المملكة الأردنية أجريت عدة دراسات إعلامية عن الشائعات على مواقع الإعلام الإلكتروني منها دراسة رضا اكحيل، 2015 للشائعات في المواقع الإخبارية

الأردنية وتأثيرها في نشر الأخبار من وجهة نظر الصحفيين الأردنيين (اكحيل، 2015).

خلص تقرير أجراه مرصد مصداقية الإعلام الأردني "أكيد" إلى أن الفضاء الإلكتروني المحلي أو ما يطلق عليه الإعلام الرقمي (المواقع الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي) تداول 92 شائعة على مدى ثلاثة شهور خلال الفترة من 5 أيار (مايو) إلى 5 آب (أغسطس) 2018، وأن مصدر 41% من هذه الشائعات كان من خارج الأردن عبر منصات تواصل اجتماعي أو مواقع إخبارية أو وسائل إعلام. كما أظهر تقرير "أكيد" أن 70% من الشائعات كان مصدره منصات التواصل الاجتماعي المحلية والخارجية، وأن 30% من هذه الشائعات صدرت عن وسائل إعلام ومواقع إخبارية محلية وخارجية.

توزعت حصة وسائل التواصل الاجتماعي كمصدر للشائعات على: 38% للمنصات المحلية التي يعود أغلبها لأفراد، و25% لمنصات أردنيين بالخارج، و7% لنشاط الإسرائيلي ايدي كوهين الذي يعرف نفسه بـ"الأكاديمي والباحث المختص بشؤون الشرق الأوسط". وتوزعت حصة وسائل الإعلام والمواقع الإخبارية البالغة 30% من مصادر الشائعات على: 21% لمواقع إخبارية ووسائل إعلام محلية، و6% لمواقع إخبارية عربية مهتمة بالشأن الأردني، و3% لوسائل إعلام سورية مؤيدة أو معارضة.

وبخصوص حجم انتقال وانتشار تلك الشائعات إلى وسائل الإعلام الأردنية المحترفة، بين تقرير الرصد أن المواقع الإخبارية المحلية تبنت 10% من الشائعات التي انتشرت على مواقع التواصل الاجتماعي، فيما أعيد نشر 7% من الشائعات عبر تبنيها في مقالات رأي نشرت على مواقع إلكترونية وفي عدد محدود من مقالات الرأي بالصحف اليومية (أكيد، 2018).

ب) استخدام الجمهور المصري لوسائل الإعلام الرقمي

بلغت نسبة مستخدمي الإنترنت في مصر عام 2015 نحو 46% من عدد السكان وفقا لوزارة الاتصالات المصرية والاتحاد الدولي للاتصالات. وجاء «موقع فيس بوك» في مقدمة مواقع التواصل استخدامًا من جانب المصريين بـ 22,4 مليون مستخدم، وفقًا لتقرير شركة إيماركتينج إيجيبت 2014، ويليه موقع التدوينات القصيرة «تويتر»، وخدمة الرسائل القصيرة «واتس أب» (الواقع، 2015).

لا توجد بيانات دقيقة حول سلوك الجمهور إعلامياً صادرة عن هيئات منوط بها قياس الجمهور، ولكن وفقاً لبيانات محصلة من مقابلات مع كبار مديري الصحف العامة والخاصة، جاءت شبكات التواصل الاجتماعي في المرتبة الثانية بعد محركات البحث للمستخدمين للوصول إلى المحتوى. ووفقًا لتقرير وسائل التواصل الاجتماعي العربية المنشور في مارس 2017، استخدم حوالي 30 مليون مصري Facebook

الـذي يعتبـر الشـبكة الاجتماعيـة الأكثـر اسـتخدامًا، واسـتخدم 1.7 مليـون مصـري Twitter، وحـوالي 800000 اسـتخدم Instagram. وقـد بلغـت بسـبة مسـتخدمي Facebook 47% مـن المصـريين المتعـاملين مـع وسـائل التواصـل الاجتمـاعي عـام 2017، واستخدم WhatsApp نسبة 38 % منهم ، وتعامل على YouTube 35% مــنهم، وعلــى Instagram 21% مــنهم، واســتخدم Twitter نســبة 11% فقــط (Allam, 2017)، مـع ملاحظـة أن المسـتخدم الواحـد يتعامـل مـع أكثـر مـن موقـع تواصل اجتماعي.

ج) العلاقة بين مواقع التواصل الاجتماعي والصحافة الإلكترونية في مصر

لاحظت دراسة الشبكة العربية لدعم الإعلام عام 2017 بخصوص أهمية مواقع التواصل الاجتماعي بالنسبة للمواقع الإخبارية أن المساحات المتاحة للمواقع الإخبارية وللصفحات غير الصحفية والمستخدمين العاديين لمواقع التواصل الاجتماعي أصبحت أوسع لدرجة أن أصبحت تلك الصفحات وبعض المستخدمين ناقلين للمعلومة والرأي على نطاق أوسع مما كانت تفعله المؤسسات الصحفية (الشبكة العربية لدعم الإعلام، 2017).

وتخصص معظم الكيانات الصحفية فِرَقاً للوسائط الاجتماعية لمراقبة مستوى التفاعل على منصات وسائل التواصل الاجتماعي، خاصة تعليقات الجمهور (حيث يتم إغلاق خيار التعليق على المواقع الرسمية)، ولمراقبة القصص التي لها أعلى حصة على الشبكات الاجتماعية ومنصات وسائل الإعلام لقياس رجع صدى feedback الجماهير. وتخصص بعض الصحف ميزانيات معينة لتحليلات الجماهير التي تقيس ما إذا كان المستخدمون يأتون مباشرة من موقع الويب أو من منصات الوسائط الاجتماعية، وفهم سلوكهم على الموقع الإلكتروني من حيث الصفحات التي يتم تصفحها والقصص التي تجذبهم (Allam, 2017).

أكد المحرر الصحفي بجريدة المصري اليوم "محمود الواقع" أن مواقع التواصل الاجتماعي تمثل جسر تفاعل للقراء مع الصحافة الإلكترونية، وأن وسائل الإعلام الإلكترونية تحاول استغلال مواقع التواصل الاجتماعي الأكثر استخدامًا في مصر في التواصل المباشر مع قرائها، وزيادة تفاعلهم بالمشاركة والتنبيه بالأحداث التي تقع في أماكن تواجدهم. ونقل محمود الواقع تأكيد الدكتور حسين أمين عميد كلية الإعلام بالجامعة الأمريكية في القاهرة على أهمية وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة (فيس بوك، وتويتر، وواتس أب) بالنسبة للمواقع الإلكترونية الإخبارية، كونها تساهم في نشر أخبار وشكاوى تتعلق بالقارئ، لا يتمكن المحررون الصحفيون من الوصول إليها (الواقع، 2015).

من أمثلة استفادة مواقع الأخبار الإلكترونية من الانتشار الواسع لمواقع التواصل الاجتماعي، أن مؤسسة «المصري اليوم» قد أطلقت خدمة «كلم المصري اليوم»

لتلقي رسائل واستفسارات القراء، عبر الرسائل المباشرة «Direct messages» على حسابات الجريدة بموقعي التواصل الاجتماعي «فيس بوك» و«تويتر»، هذا بخلاف موقع الصحافة الشعبية «شارك» التابع للمؤسسة ذاتها. ونقل محمود الواقع عن نائب مدير تحرير موقع" المصري اليوم" أن المؤسسة تحاول الاستفادة من الاستخدام المتزايد لموقعي «فيس بوك» و«تويتر» من أجل زيادة التفاعل ومشاركة القراء، بالاستفسار عن أي حدث وتصحيح الأخطاء في المادة الصحفية المقدمة بالموقع الإلكتروني وذلك من خلال فريق متخصص يعمل على شبكات «السوشيال ميديا»، ويقوم بالرد على جميع القراء (الواقع، 2015).

في مثال آخر لاستفادة مواقع الأخبار الإلكترونية من مواقع التواصل الاجتماعي، أطلق موقع «اليوم السابع» أوائل مايو 2015 خدمة «Whatsapp Youm7» التي تتيح للقراء التواصل السريع مع طاقم تحرير الموقع، والمشاركة في كتابة الأخبار وطرح القضايا والمشكلات التي تهم القراء بشكل أسرع وأكثر تفاعلًا. ووفقاً لمسئول وسائل ''السوشيال ميديا'' بـ''اليوم السابع''، أن الخدمة لها مردود جيد للغاية، كونها أتاحت للقراء التعبير عن مشاكلهم وإيجاد حلولٍ لها بتواصل الموقع مع المسؤولين التنفيذيين، وأن «اليوم السابع» يعتزم إنشاء موقع إخباري يكون «وكالة أنباء شعبية» تعتمد على القارئ كأساس للمادة الصحفية المنشورة عليها، كما سيتم نشر الصور والفيديوهات المرسلة من القراء عليه.

وفي مثال ثالث، تستخدم بوابة «فيتو» خمسة تطبيقات تواصل مع قرائها هي: واتس آب whatsapp - لاين line - فايبر viber - بي بي إم BBM - كيك kik ، إضافة إلى موقع "سكاي بي skype ". وأعلنت بوابة «فيتو» أنها ستنشر عبر الخدمة التي أطلقتها في 12مايو 2015 كل ما يرد إليها من صور وفيديوهات وأخبار وشكاوى وحتى الآراء، لقرائها حول العالم (الواقع، 2015).

د) نشر الشائعات على مواقع الإعلام الرقمي في مصر

في دراسة الشبكة العربية لدعم الإعلام عام 2017 عن العلاقة بين مواقع الأخبار وشبكات التواصل الاجتماعي والتي شملت عينتها ثمان مؤسسات صحفية، استنتجت الدراسة أن المواقع الإخبارية الثمانية المدروسة تستخدم شبكات التواصل الاجتماعي بالدرجة الأولى لتسويق محتواها الإخباري لأكبر نطاق من الجمهور، وفي المرتبة الثانية كمصدر للأخبار والآراء والتعليقات على الأحداث الجارية، وفي المرتبة الأقل أهمية كوسيلة لقياس اهتمامات الجمهور وقياس ردود أفعالهم على المحتوى (الشبكة العربية لدعم الإعلام، 2017).

ولقد أثرت مواقع التواصل الاجتماعى على دور وسائل الاعلام الرسمية فى مواجهة الشائعات حين أصبحت مواقع التواصل الاجتماعى تؤدى دور الوسيلة الناقلة للشائعات، وحين أصبح بإمكان كل فرد نشر مايريد عبر مواقع التواصل الاجتماعى.

في دراسة سالي الشلقاني عام 2018 عن الشائعات عبر مواقع التواصل الاجتماعي ودورها في استقطاب الشباب في مصر، استنتجت الدراسة أن 64.8% من أفراد عينتها يروْن وجود تأثير كبير وفعال للشائعات عبر مواقع التواصل الاجتماعى, وذلك لأن المعلومات والأخبار الكاذبة المنشورة على تلك المواقع أكثر تنوعاً فى أشكالها من وسائل الإعلام الأخري، وأنها أكثر سرعة فى الانتقال.

وعن أسباب انتشار الشائعات عبر مواقع التواصل الاجتماعى داخل المجتمع المصري أوضحت الدراسة أن أفراد العينة رتبوا تلك الأسباب حسب الأهمية التنازلية هكذا: صمت الإعلام الرسمى عن إظهار الحقائق، عدم وجود رقابة على دقة تفنيد الشائعات، تفاوت القيم الاجتماعية فى المجتمع المصري، إعادة نشر المعلومات والاخبار الخاطئة من باب التسلية والترفيه، الاستعمال الخاطئ لمواقع التواصل الاجتماعى، غياب الوعى الثقافى وتفشي الجهل لدى بعض طبقات المجتمع، التناقض والاختلاف الفكرى والثقافى بين الأطراف المختلفة، ومعاناة ناشر الشائعات على مواقع التواصل الاجتماعى من مرض نفسي (الشلقاني، 2018) .

ثالثاً: تشريعات العمل الإعلامي بمصر في مواجهة الشائعات على المواقع الإلكترونية

أ) وسائل الإعلام الرقمي (الإلكتروني) في نصوص التشريعات المصرية

1- في الدستور

تنص المادة 70 من دستور جمهورية مصر العربية المعدل 2014 على أن: "حرية الصحافة والطباعة والنشر الورقي المرئي والمسموع والإلكتروني مكفولة. وللمصريين من أشخاص طبيعية أو اعتبارية، عامة أو خاصة، حق ملكية وإصدار الصحف وإنشاء وسائل الإعلام المرئية والمسموعة ووسائط الإعلام الرقمي. وتصدر الصحف بمجرد الإخطار على النحو الذي ينظمه القانون. وينظم القانون إجراءات إنشاء وتملك محطات البث الإذاعي والمرئي والصحف الإلكترونية".

هذه هي المرة الأولى التي يشير فيها دستور مصري لهذه الوسائل الإعلامية الحديثة باسمها المباشر الصريح (الإعلام الرقمي - الصحف الإلكترونية)، حيث كانت الإشارة إليها ضمنية في دستور 2012 بالمادة 49 منه "حرية إصدار الصحف وتملكها بجميع أنواعها مكفولة بمجرد الإخطار"، كما كانت الإشارة مبهمة في دستور 1971 بالمادة 48 منه "حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام مكفولة".

2- في القوانين

وردت أحكام تشريعية تخص مواقع الإعلام الرقمي في قانونين صدرا عام 2018 هما: الأول- قانون 180 لسنة 2018 بشأن تنظيم الصحافة والإعلام والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، المنشور بالجريدة الرسمية العدد 34 مكرر (هـ) بتاريخ 27 / 8 / 2018

جاء بالمادتين الأولى والثانية من مواد إصداره أن أحكامه تسري على جميع الكيانات والمؤسسات والوسائل الصحفية والإعلامية والمواقع الإلكترونية، ويستثنى من ذلك الموقع أو الوسيلة أو الحساب الإلكتروني الشخصي ما لم ينص القانون المرافق على خلاف ذلك. كما أن على الكيانات والمؤسسات والوسائل الصحفية والإعلامية والمواقع الإلكترونية القائمة في تاريخ العمل بأحكام القانون المرافق أن توفق أوضاعها طبقا لأحكامه ولائحته التنفيذية.

وأوردت المادة الأولى من القانون المذكور التعريفات المعتمدة ومنها:

- الوسيلة الإعلامية: قنوات التليفزيون الأرضية والفضائية، ومحطات الإذاعة السلكية واللاسلكية والإلكترونية .

- وسائط الإعلام الإلكتروني: الوسائل التي يتم تحميل المواد الإعلامية المذاعة عبر الإنترنت عليها مثل الأقراص الصلبة، والذاكرة المتنقلة، وغيرها .

- الموقع الإلكتروني: الصفحة أو الرابط أو التطبيق الإلكتروني المرخص له والذي يقدم من خلاله محتوى صحفي أو إعلامي أو إعلاني نصيا كان أو سمعيا أو مرئيا ثابتا أو متحركا أو متعدد الوسائط، ويصدر باسم معين، وله عنوان ونطاق إلكتروني محدد، وينشأ أو يستضاف أو يتم النفاذ إليه من خلال شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت).

جاء في المادة السادسة من القانون المذكور أنه "لا يجوز تأسيس مواقع إلكترونية في جمهورية مصر العربية، أو إدارتها، أو إدارة مكاتب أو فروع لمواقع إلكترونية تعمل من خارج الجمهورية، إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من المجلس الأعلى وفق الضوابط والشروط التي يضعها في هذا الشأن ....."

والجدير بالذكر أنه لم يرد في قانون تنظيم الصحافة رقم 96 لسنة 1996 (أُلغي بالقانون 180 لسنة 2018) ولا في اللائحة التنفيذية له أي نص يحتوي على تعبير مباشر أو غير مباشر يشير من قريب أو بعيد إلى الإعلام الرقمي أو إلى الصحافة الإلكترونية التي لم تكن مشهورة بمصر وقت صياغة وإقرار وإصدار ذلك القانون.

الثاني- قانون رقم 175 لسنة 2018 بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، صادر في 14 أغسطس 2018

تضمنت المادة الأولى من هذا القانون تعاريف لألفاظ مستخدمة فى تطبيق أحكامه منها:

- الموقع الإلكتروني: نطاق أو مكان افتراضى له عنوان محدد على شبكة معلوماتية

- المحتوى: أى بيانات تؤدى بذاتها، أو مجتمعه مع بيانات أو معلومات أخرى إلى تكوين معلومة أو تحديد توجه أو اتجاه أو تصور أو معنى أو الإشارة إلى بيانات أخرى.

- الدليل الرقمى: هو أية معلومات إلكترونية لها قوة أو قيمة ثبوتية مخزنة أو منقولة أو مستخرجة أو مأخوذة من أجهزة الحاسب أو الشبكات المعلوماتية وما فى حكمها، والممكن تجميعه وتحليله باستخدام أجهزة أو برامج أو تطبيقات تكنولوجية خاصة.

كما نصت المادة (11) من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات على الحجية القانونية للأدلة الرقمية هكذا: "يكون للأدلة المستمدة أو المستخرجة من الأجهزة أو المعدات أو الوسائط الدعامات الإلكترونية، أو النظام المعلوماتى أو من برامج الحاسب، أو من أى وسيلة لتقنية المعلومات نفس قيمة وحجية الأدلة الجنائية المادية فى الاثبات الجنائى متى توافرت بها الشروط الفنية الواردة باللائحة التنفيذية".

ب) جرائم الإنترنت أو الشبكة المعلوماتية

هي جرائم أو أنشطة غير مشروعة يتم ارتكابها باستخدام بالحاسب الآلي، أو هي أعمال غير قانونية يُستخدم فيها الحاسب الآلي كأداة أو موضوع الجريمة (المرصد المصري للصحافة والإعلام، 2019). وقد صدر القانون رقم 175 لسنة 2018 بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات (جرائم الإنترنت أو الشبكة المعلوماتية) في 14 أغسطس 2018، وتضمن مادتين لها علاقة بنشر الشائعات والأكاذيب على شبكة المعلومات التي تمثل البيئة الحاضنة لمواقع الإعلام الرقمي بأشكاله، وهما المادتان: 25، 34.

تتناول المادة (25) الجرائم المتعلقة بالاعتداء على حرمة الحياة الخاصة والمحتوى المعلوماتى غير المشروع وذلك بالنص التلي: "يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر، وبغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من اعتدى على أى من المبادئ أو القيم الأسرية فى المجتمع المصرى، أو انتهك حرمة الحياة الخاصة، أو أرسل بكثافة العديد من الرسائل الإليكترونية لشخص معين دون موافقته، أو منح بيانات إلى نظام أو موقع إليكترونى لترويج السلع أو الخدمات دون موافقته، أو بالقيام بالنشر عن طريق الشبكة المعلوماتية أو بإحدى وسائل تقنية المعلومات، لمعلومات أو أخبار أو صور وما فى حكمها، تنتهك خصوصية أى شخص دون رضاه، سواء كانت المعلومات المنشورة صحيحة أم غير صحيحة".

وتتناول المادة (34) الظروف المشددة فى الجريمة بالنص التالي: " إذا وقعت أى جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون بغرض الإخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر، أو الاضرار بالأمن القومى للبلاد أو بمركزها الاقتصادى أو منع أو عرقلة ممارسة السلطات العامة لأعمالها، أو تعطيل احكام الدستور أو القوانين أو اللوائح أو الاضرار بالوحدة الوطنية والسلام الإجتماعى تكون العقوبة السجن المشدد".

وتتوافق مع أوجه ومقاصد التجريم المشار إليها في هاتين المادتين ما جاء في أربعة مواد من قانون تنظيم الصحافة والإعلام الصادر في 27 أغسطس 2018 ، وهي المواد: 4 ، 5 ، 19 ، 20 ، ونصوصها كالتالي:

المادة (4) : "يحظر على المؤسسة الصحفية والوسيلة الإعلامية والموقع الإلكتروني نشر أو بث أي مادة أو إعلان يتعارض محتواه مع أحكام الدستور، أو تدعو إلى مخالفة القانون، أو تخالف الالتزامات الواردة في ميثاق الشرف المهني، أو يخالف النظام العام أو الآداب العامة، أو يحض على التمييز أو العنف أو العنصرية أو الكراهية . وللمجلس الأعلى، للاعتبارات التي يقتضيها الأمن القومي، أن يمنع مطبوعات أو صحفا أو مواد إعلامية أو إعلانية صدرت أو جرى بثها من الخارج من الدخول إلى مصر أو التداول أو العرض . وعلى المجلس أن يمنع تداول المطبوعات أو المواد الإباحية، أو التي تتعرض للأديان والمذاهب الدينية تعرضا من شأنه تكدير السلم العام، أو التي تحض على التمييز أو العنف أو العنصرية أو الكراهية . ولكل ذي شأن الطعن في هذا القرار أمام محكمة القضاء الإداري".

المادة (5) : "لا يجوز بأي حال من الأحوال إصدار أي صحيفة، أو الترخيص بإنشاء أي وسيلة إعلامية أو موقع إلكتروني، أو السماح له بالاستمرار في ممارسة نشاطه، متى كان يقوم على أساس تمييز ديني أو مذهبي أو التفرقة بسبب الجنس أو الأصل، أو على أساس طائفي أو عرقي، أو تعصب جهوي، أو ممارسة نشاط معاد لمبادئ الديمقراطية، أو على نشاط ذي طابع سري أو تحريض على الإباحية أو الكراهية أو العنف، أو يدعو إلى أي من ذلك، أو يسمح به".

المادة (19) : " يحظر على الصحيفة أو الوسيلة الإعلامية أو الموقع الإلكتروني نشر أو بث أخبار كاذبة، أو ما يدعو أو يحرض على مخالفة القانون أو إلى العنف أو الكراهية، أو ينطوي على تمييز بين المواطنين، أو يدعو إلى العنصرية أو يتضمن طعنا في أعراض الأفراد، أو سبا أو قذفا لهم، أو امتهانا للأديان السماوية أو للعقائد الدينية.. ويلتزم بأحكام الفقرة السابقة كل موقع إلكتروني شخصي أو مدونة إلكترونية شخصية أو حساب إلكتروني شخصي، يبلغ عدد متابعيه خمسة آلاف متابع أو أكثر . ومع عدم الإخلال بالمسئولية القانونية المترتبة على مخالفة أحكام هذه المادة، يجب على المجلس الأعلى اتخاذ الإجراء المناسب حيال المخالفة، وله في سبيل ذلك وقف أو حجب الموقع أو المدونة أو الحساب المشار إليه بقرار منه . ولذوي الشأن الطعن على القرار الصادر بذلك أمام محكمة القضاء الإداري".

المادة (20) : " يحظر في أي وسيلة من وسائل النشر أو البث التعرض للحياة الخاصة للمواطنين ...." .

ج) التكييف القانوني لجريمة نشر أو بث أخبار كاذبة (شائعة)

ت- تعد جرائم التضليل والإفشاء بنشر الأخبار الكاذبة من الجرائم المضرة بالمصلحة العامة (مصطفى، 2019). ويعرف النشر اصطلاحًا بأنه استخدام وسائل الإعلام المختلفة في بث أو إرسال أو استقبال أو نقل المعلومات المكتوبة أو المرئية أو المسموعة سواء كانت نصوصًا أو مشاهد أو أصوات أو صوراً ثابتة أو متحركة لغرض التداول، كما يمكن تعريف جريمة النشر بأنها استخدام وسائل الإعلام عن عمد بالمخالفة للقانون استخدامًا ينتج عنه ضررًا للآخرين أو للمصلحة العامة. كما يعرف الخبر الكاذب – اصطلاحًا- بأنه الخبر الذي لا يطابق الحقيقة كلها أو جزء منها، سواء عن طريق الحذف أو الإضافة أو التزوير وغير ذلك من الوسائل التي تناقض الحقيقة في صورة من صورها.

تقع جريمة نشر أو بث أخبار كاذبة (شائعة) تحت نطاق المادتين: 171 ، 188 من قانون العقوبات المصري رقم 58 لسنة 1937 وأحدث تعديلاته بالقانون رقم 95 لسنة 2003 م ، وذلك بالباب الرابع عشر من ذلك القانون بعنوان (الجرائم التي تقع بواسطة الصحف وغيرها)، ونصهما كالتالي:

مادة (171): "كل من أغري واحداً أو أكثر بارتكاب جناية أو جنحة بقول أو صياح جهر به علناً أو بفعل أو إيماء صدر منه علنا أو بكتابة أو رسوم أو صور أو صور شمسية أو رموز أو أية طريقة أخرى من طرق التمثيل جعلها علنية أو بأية وسيلة أخرى من وسائل العلنية يعد شريكا فى فعلها ويعاقب بالعقاب المقرر لها إذا ترتب على هذا الإغراء وقوع تلك الجناية أو الجنحة بالفعل. أما إذا ترتب على الإغراء مجرد الشروع فى الجريمة فيطبق القاضي الأحكام القانونية فى العقاب على الشروع. ويعتبر القول أو الصياح علنيا إذا حصل الجهر به أو ترديده بإحدى الوسائل الميكانيكية فى محفل عام أو طريق عام أو أي مكان أخر مطروق أو إذا حصل الجهر به أو ترديده بحيث يستطيع سماعه من كان فى مثل ذلك الطريق أو المكان أو إذا أذيع بطريق اللسلكي أو بأية طريقة أخرى. ويكون الفعل أو الإيماء علنيا إذا وقع فى محفل عام أو طريق عام أو فى أي مكان أخر مطروق أو إذا وقع بحيث يستطيع رؤيته من كان فى مثل ذلك الطريق أو المكان.

وتعتبر الكتابة والرسوم والصور الشمسية والرموز وغيرها من طرق التمثيل علنية إذا وزعت بغير تمييز على عدد من الناس أو إذا عرضت بحيث يستطيع أن يراها من يكون فى الطريق العام أو أي مكان مطرق أو إذا بيعت أو عرضت للبيع فى أي مكان".

مادة (188): " يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من نشر بسوء قصد بإحدى الطرق المتقدم ذكرها أخبار أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو أوراقاً

مصطنعه أو مزورة أو منسوبة كذباً إلى الغير، إذا كان من شان ذلك تكدير السلم العام أو إثارة الفزع بين الناس أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة".

ويشترط لتطبيق المادة 188 من قانون العقوبات الخاصة بنشر الأخبار الكاذبة أن يكون الخبر كاذبًا وأن يكون ناشره عالمًا بهذا الكذب، ومتعمدًا من ذلك تحقق نتيجة إجرامية ووقوع ذلك الأثر. ولا يشترط أن يكون كل الخبر كاذباً، فالجريمة تقع بوقوع جزء من الخبر في فخ الإعلان عن حدوث شيء لم يحدث.

والجريمة لها ركنان؛ مادي هو إتيان فعل النشر إما قولًا أو كتابة أو إيماء أو بأية وسيلة من وسائل النشر المعروفة، ومعنوي هو علم الجاني بكذب الخبر وانصراف نيته لتحقيق نتيجة إجرامية.

كما تشترط تلك الجريمة العلانية، ووردت أساليب العلانية على سبيل الحصر بالمادة 171 من قانون العقوبات المسطرة أعلاه.

تعتبر جريمة نشر الأخبار الكاذبة جريمة شكلية، لأنها تتحقق بمجرد نشر الخبر الكاذب بغض النظر عن النتائج المترتبة عليه، أي أنه يكفي ترويج الخبر الكاذب حتى ولو لم يحدث تكدير للسلم العام أو إثارة الفزع بين الناس أو الإضرار بالمصلحة العامة، ويكتفي المشرع بإمكانية حدوث ذلك، والأمر متروك في النهاية لتقدير قاضي الموضوع وفقًا لظروف كل قضية على حدة، فإذا انتفى ذلك فلا جريمة (مصطفى، 2019).

رابعاً: تنظيمات العمل الإعلامي بمصر في مواجهة الشائعات على المواقع الإلكترونية

تتمثل هذه التنظيمات في اثنتين رئيسيتين: هيئات تنظيم وسائل الإعلام، والمركز الإعلامي لمجلس الوزراء المصري.

أ) هيئات تنظيم وسائل الإعلام المصرية

أفرد الدستور المصري المعدل في 2014 الباب العاشر منه لهيئات ثلاث تنظم وسائل الإعلام المطبوعة والإذاعية والإلكترونية في ثلاثة مواد: المادة 211 وتخص المجلس الأعلى لتنظيم وسائل الإعلام، والمادة 212 وتخص المجلس الوطني للصحافة، والمادة 213 وتخص المجلس الوطني للإعلام (الإذاعة والتليفزيون).

وفي 26 ديسمبر 2016، صادق الرئيس المصري على قانون أقره مجلس النواب بإنشاء الثلاث هيئات جديدة لتنظيم وسائل الإعلام المصرية وفقاً للدستور.

ويعتبر المجلس الأعلى لتنظيم وسائل الإعلام هو السلطة المختصة في مجاله والتي كانت تختص بها فيما قبل وزارة الإعلام . ويباشر المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام اختصاصاته بما يحقق أهدافه على الوجه المبين في المادة 70 في قانون 180 لسنة 2018 ومن بين تلك الاختصاصات:

- وضع وتطبيق الضوابط والمعايير اللازمة لضمان التزام الوسائل والمؤسسات الإعلامية والصحفية بأصول المهنة وأخلاقياتها، والحفاظ على حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بمحتواها .
- وضع القواعد والمعايير المهنية الضابطة للأداء الصحفي والإعلامي والإعلاني بالاشتراك مع النقابة المعنية .
- تلقي وفحص شكاوى ذوي الشأن عما ينشر بالصحف أو يبث بوسائل الإعلام ويكون منطويا على مساس بسمعة الأفراد أو تعرض لحياتهم الخاصة، وله اتخاذ الإجراءات المناسبة تجاه الصحيفة أو الوسيلة الإعلامية في حال مخالفتها للقانون، أو لمواثيق الشرف، وله إحالة الصحفي أو الإعلامي إلى النقابة المعنية لمساءلته في حال توافر الدلائل الكافية على صحة ما جاء في الشكوى المقدمة ضده .
- وضع وتطبيق القواعد والضوابط التي تضمن حماية حقوق الجمهور وجودة الخدمات التي تقدم له .
- وضع وتطبيق القواعد الحاكمة للمحتوى الإعلاني ومراجعته، بحيث لا يتضمن الإعلان محتوى يخالف النظام العام أو الآداب العامة أو يدعو إلى التمييز بين المواطنين أو يتضمن حضا على الكراهية أو العنف .
- الموافقة على الإخطارات المستلمة لإنشاء الصحف ومنح التراخيص اللازمة لإنشاء وتشغيل الوسائط السمعية والبصرية والرقمية.

وفيما يتعلق بدور هيئات تنظيم وسائل الإعلام المصرية في مواجهة الشائعات على المواقع الإلكترونية، حددت لائحة الجزاءات الخاصة بالمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام عقوبة قيام أي وسيلة إعلامية بنشر أخبار كاذبة أو شائعات أو الحض على الكراهية.

ونصت المادة 17 من اللائحة على أنه "يعد قيام الصحيفة أو الوسيلة الاعلامية أو الموقع الإلكتروني بنشر أو بث أخبار كاذبة أو شائعات أو ما يدعو إلى مخالفة القانون أو التحريض على ذلك أو الحض على العنف أو الكراهية أو التمييز أو الطائفية أو العنصرية أو ما من شأنه تهديد وحدة النسيج الوطني أو الإساءة إلى مؤسسات الدولة أو الإضرار بمصالحها العامة أو إثارة الجماهير وإهانة الرأي الأخر أو نقل معلومات من مواقع التواصل الاجتماعي دون التحقق من صحتها، مخالفة تقتضي توقيع أحد الجزاءات الآتية أو بعضها بحسب ما يقدره المجلس الأعلى للإعلام". وحددت المادة الغرامات بأداء مبلغ مالي لا يزيد مقداره عن 250 ألف جنيه مصري أو ما يعادل هذه القيمة بالعملة الأجنبية، أو منع نشر أو بث أو حجب الصفحة أو الباب أو البرنامج أو الموقع الإلكتروني لفترة محددة أو بصفة دائمة.

كان المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام قد أعلن عن تلقى طلبات تراخيص المواقع الإلكترونية من 21 أكتوبر 2018، ولمدة أسبوعين، وذلك بعد تحديده لرسوم تراخيص الموقع الإلكترونى بمبلغ 50 ألف جنيه لمدة خمس سنوات. وأعلن رئيس

الهيئة الوطنية للصحافة بمؤتمر صحفي الأربعاء 14 نوفمبر 2018 إعادة هيكلة وتأمين المواقع الإلكترونية التابعة للمؤسسات الصحفية القومية بالتعاون مع إحدى الشركات الكبرى للأمن القومى فى مصر، لتطوير محتواها التحريرى وتحقيق انتشارها على نطاق واسع، وتأمينها التام ضد أى محاولات الاختراق. كما أعلن رئيس الهيئة عن مشاركتها فى المشروع القومى لإنشاء موقع المحتوى الثقافى الرقمي، بالتنسيق مع وزارتى الثقافة والآثار وهيئة الرقابة الإدارية، للحصول على محتوى رقمى نظير رسوم مالية (اليوم السابع 2018/11/14).

ب) المركز الإعلامى لمجلس الوزراء

تجدر الإشارة إلى أن شعبية وتأثير الوسائط الرقمية بشكل عام والشبكات الاجتماعية على وجه التحديد، تسمح للحكومة أن يكون لها وجود قوي على المنصة الرقمية. ولمجلس الوزراء المصري صفحة نشطة على فيسبوك تنشر جميع أنشطته. كما طور المجلس قسماً هو المركز الإعلامى لمجلس الوزراء يقوم بنشر التصحيحات على أي شائعات وذلك في صفحته على فيسبوك لضمان وصولها إلى الجمهور المصري (Allam, 2018 :9).

أنشئ هذا المركز عام 2018 ليتولى مسئولية إصدار تقارير توضيح الحقائق والرد على الشائعات التي كان يقوم بها مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري منذ عام 2014. وقبيل أن ينشأ «المركز الإعلامى» كان من الصعب رصد درجة انتشار واقعية للشائعات على مواقع التواصل الاجتماعى بسبب بطء التعرف على كون الخبر شائعة من عدمه، لكن يتم الآن رصد انتشار الشائعات بشكل منظم وسريع، ومتابعة الكتائب الإلكترونية التي تعمل ضد مصر، خاصة بعد أن أصبحت الشائعات التى يتم نشرها أكثر عمقاً وأكثر إحكاماً مما يدفع البعض لتصديقها. ومراعاة لذلك أصبح المركز الإعلامى لمجلس الوزراء يوفر معلومات بشكل أكبر للمواطنين، من خلال إصدار عدد كبير من التقارير المعلوماتية «إنفوجرافات»، باعتبارها وسيلة توفر المعلومات بكثافة وبشكل بسيط يسهل فهمه، واقتربت الصفحة الرسمية لرئاسة مجلس الوزراء من مليون متابع، يطرحون الكثير من الاستفسارات، وتنشر لهم تقارير توضيح الحقائق للمواطنين تساعد على دحض الشائعات. ويوجد بالمركز الإعلامى لمجلس الوزراء مجموعة من الباحثين الشباب على أعلى مستوى يعملون لمواجهة الشائعات على مدار 24 ساعة، ومتابعة كل ما هو مثار على شبكات التواصل الاجتماعي وعلى المواقع الإخبارية المختلفة ومتابعة ردود الفعل وتحليلها بهدف توضيح الحقائق حول تلك الموضوعات، ويتم الرد من خلالها بكل الطرق، سواء عبر الإعلام المرئى أو وسائل التواصل الاجتماعى. وسياسة المركز الإعلامي – على حد قول رئيسه- أن لا يرد على كل الشائعات إلا بعد التأكد من مدى انتشارها حتى لا يكون أداة مساعدة فى ترويجها (مجدي، 2019).

خامساً: مؤشرات كفاءة التشريعات والتنظيمات الإعلامية في مواجهة الشائعات على الإعلام الرقمي

تحاول الدراسة الحالية استظهار مؤشرات كفاءة التشريعات والتنظيمات الإعلامية في مواجهة الشائعات على الإعلام الرقمي من حلال سياقين استقرائيين:

السياق الأول: استقراء وتمحيص الأراء التي دونها بعض الباحثين والمهتمين والخبراء عن بنية التشريعات والتنظيمات المشار إليها وما يلاحظ عليها من جوانب قوة أو ضعف، وتحسب الكفاءة هنا بغلبة جوانب القوة.

السياق الثاني: استقراء ورصد الإنجازات المتحققة في مجال مواجهة الشائعات على الإعلام الرقمي المصري والتي تؤشر إيجابياً على كفاءة التشريعات والتنظيمات الإعلامية ذات العلاقة بتلك الإنجازات، مع مراعاة محدودية الفترة الزمنية لتفعيل واختبار كفاءة تلك التشريعات والتنظيمات.

وتقدر القيمة الكمية المطلقة للمؤشر الواحد بعشر درجات، تكون موجبة في حالة دلالة المؤشر على أداء إيجابي، وتكون سالبة في حالة دلالة المؤشر على أداء سلبي، ويتم تعديل القيمة المطلقة للمؤشر بدرجات قد تقل عن عشرة حسب قوة أو ضعف التأثير الفعلى للمؤشر المستفادة من مضمونه.

أ) مؤشرات كفاءة التشريعات الإعلامية

1- مؤشرات إيجابية

- ضوابط التشريع القانوني تضمن الشفافية والمصداقية للصحف الالكترونية

يلاحظ بخصوص الجانب القانوني للشفافية والمصداقية للصحف الالكترونية، أن سقف الحرية الممنوح للقراء والمتصفحين للمواقع الالكترونية عالي بحيث يستطيع كل من الكاتب والقارئ أن يتكلم تحت اسم مستعار أو من وراء ستار مما يخلق جرأة في الكتابة بلا حدود ولا ضوابط ومن خلال تعليقات يرد أغلبها بأسماء وهمية وتنطوي على إهانات وسخرية وشتائم لا يمكن لإنسان سوي أن يستسيغها أو يتحملها. إلا أن هذا الأمر لا ينفي المسؤولية المهنية لرؤساء التحرير والناشرين للصحف الإلكترونية في منع نشر أي مادة صحفية إن لم تكن موثقة بالشكل الصحيح ومعروف اسم صاحبها الحقيقي. والغريب هو عدم قيام كثير من محرري معظم الصحف الإلكترونية أو عدم رغبتهم بوضع ضوابط مهنية حقيقية أو تفعيل رقابة أخلاقية على ما ينشر على مواقعهم، مما يفضي لتدمير حرية الحوار والخروج عن القانون المعلوم للجميع (المهاجر الحر، 2017). [القيمة المقدرة 10 درجات] *

* القيمة المقدرة لكل مؤشر هي تقدير الباحثة عن مدى الفاعلية وفقاً لمعطيات ونتائج وطريقة التعامل الرسمي والرقابي والتشريعي مع كل حالة.

- أتاح القانون للسلطات المختصة تتبع حسابات وصفحات بث الشائعات من داخل مصر وضبط أصحابها

أوضح النائب أحمد بدوى، رئيس لجنة الاتصالات بمجلس النواب، أنه فى ظل القانون الجديد رقم 175 لسنة 2018 لمكافحة جرائم تقنية المعلومات أصبح بمقدور وزارة الداخلية تتبع الحسابات وكشف الصفحات التى تبث الشائعات من داخل مصر، ومعرفة أصحابها وضبط القائمين عليها خلال ساعات قليلة، مشيرًا إلى تمكن الجهات الأمنية مؤخرًا من ضبط تشكيل عصابى إلكترونى فى مدينة نصر، متخصص فى اختراق الصفحات الإلكترونية (حسين، 2019). [القيمة المقدرة 8 درجات]

2- مؤشرات سلبية

- قانون العقوبات حاسم ورادع في تجريم نشر الأخبار الكاذبة والشائعات، إلا أن هناك صعوبات في تطبيقه

تتمثل مشكلة التطبيق في أن وسائل التواصل الاجتماعي وسعت من دائرة الإتهام، وذلك بسبب صعوبة الوصول للمتهم بنشر تلك الأخبار، وقد أمكن السيطرة على هذا الأمر بشكل كبير بعد إصدار قانون الجرائم الإلكترونية، ولكن القريبين من المجال يرون أنه مازالت هناك صعوبة في التطبيق. [القيمة المقدرة -7 درجات]

ظهور آراء جامحة في إطلاق حرية النشر بلا حدود أو قيود نعياً على قانون العقوبات منها ما ترددده الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان في تقاريرها من أن تصديق مصر على العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية في 1982، قد جعل لهذا العهد قوة وإلزام القوانين المحلية، ما يجعل المادة 18 والمادة 19 منه اللتان تؤكدان بوضوح على حرية الفكر والتعبير، حرية اعتناق الرأي وإبدائه، لهما قوة النصوص القانونية الأخرى، إلا أن القيود الهائلة التي تتضمنها العديد من القوانين التي تتماس مع حرية النشر وحرية الصحافة تجعل هذه المواد التي نص عليها الدستور والعهد الدولي للحقوق المدنية السياسية لا وجود لها سوى في تقارير الحكومة المصرية وتصريحاتها التي تقدمها للهيئات الدولية أو لجان الأمم المتحدة، فقد تضمن قانون العقوبات العديد من المواد الأخرى التي تقضي أيضا بالحبس في قضايا متعلقة بحرية التعبير ومنها المادة 188: الحبس في قضايا النشر المتعلقة بـ نشر أخبار أو بيانات أو إشاعات كاذبة (الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، 2007). [القيمة المقدرة -6 درجات]

- استنكار البعض إقامة دعاوى قضائية ضد المتجاوزين حدود الحريات المكفولة بالدستور والقانون من أمثلة ذلك استنكار الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان إقامة وتحريك دعاوى قضائية من بعض المعنيين بالشأن العام والمصلحة العامة ضد بعض المتجاوزين لقواعد حرية الرأي بقولهم أنه "لا حسبة في القانون المصري" (الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، 2019). وتحتج الشبكة لرأيها بأن الدستور المصري لعام 2014 كفل حرية الاعتقاد والرأي والتعبير والبحث العلمي والإبداع

الفني والأدبي لكل المواطنين على حد سواء في أربع مواد (مادة 64 - مادة 65 - مادة 66 - مادة 67). وتناست الشبكة أن المادة 67 ذاتها نصت على أن أعمال التحريض على العنف أو التمييز بين المواطنين أو الطعن فى أعراض الأفراد هي جرائم يحدد القانون عقوباتها، وأن الحريات المكفولة للمواطنين لا تسوغ اقترافهم لتلك الأعمال المجرمة، وأنه إذا كانت المادة 3 من قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم 13 لسنة 1986 المستبدلة بموجب القانون رقم 81 لسنة 1996 تنص على أنه "لا تقبل أى دعوى أو دفع استنادا لأحكام هذا القانون أو أى قانون آخر لا يكون لصاحبة فيها مصلحة شخصية ومباشرة وقائمة يقرها القانون ...." فإن هذا النص لا يمنع المعنيين بالشأن العام والمصلحة العامة من تقديم بلاغات للنيابة العامة ضد المتجاوزين لقواعد حرية الرأي تكون بمثابة تنبيه للنيابة، التي تنوب عن الشعب، بإن هناك خطراً أو تهديداً أو هدماً للثوابت، وللنيابة أن تحرك البلاغ أو تحفظه. [القيمة المقدرة -6 درجات]

- ملاحظات سلبية على قانون تنظيم الصحافة والإعلام

أ) *في ديسمبر 2016 سجل الكاتب الصحفي محمد شومان في مقالة منشورة ست ملاحظات على قانون تنظيم الصحافة والإعلام الذي حظي بموافقة أعضاء مجلس النواب باستثناء أربعة نواب، ونشير إلى أهم ملاحظاته فيما يلي (شومان، 2016).*

- منح القانون سلطات واسعة للهيئات الثلاث، خاصة المجلس الأعلى للإعلام، ولم يمنح البرلمان سلطة محاسبتهم نيابة عن الشعب.ومع ذلك لم يضمن استقلالهم المالى والإداري.

- لم تهتم مواد القانون بما يُعرف بحقوق المواطن الاتصالية والإعلامية، وحقه فى التفاعل وإنتاج مواد إعلامية، وإنما أكدت على دوره التقليدى فى التلقى السلبى للمواد الإعلامية التى تقدم له.

- أهمل القانون إشراك الشباب فى الهيئات الثلاث، فلم ينص على تحديد نسبة ما للشباب أقل من 30 سنة، كى يتم اختيارهم من بين أعضاء نقابتى الصحفيين والإعلاميين فى الهيئات الثلاث [القيمة المقدرة -7 درجات]

ب) مؤشرات كفاءة التنظيمات الإعلامية

1- مؤشرات إيجابية

- تواصل لجان رصد الشائعات بالمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام مع المسؤولين لحجب صفحات بث الشائعات

حيث كشف مصدر مسئول بالمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، أن لجان الرصد ترصد يوميًا أكثر من 50 صفحة على مواقع التواصل الاجتماعي تروج أكاذيب وشائعات وتقوم بالتحريض. وأكد المصدر أن عددًا من الصفحات التى تم رصدها يستخدمها

التنظيم الارهابى، تستهدف إحداث الفوضى فى البلاد، مشيرًا إلى المجلس يتواصل مع جهاز الاتصالات لحجبها، بالإضافة إلى أنه يتخذ كافة الإجراءات القانونية وإبلاغ النائب العام ضدها. وحذر المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام في وقت سابق من خلال خبر نشره على الموقع الرسمى من عقوبة نشر الشائعات (أبو القاسم، 2019). [القيمة المقدرة 8 درجات]

- المركز الإعلامي لمجلس الوزراء يرصد شواهد لصانعي ومروجي الشائعات في مصر وفقا لرئيس الإعلامي لمجلس الوزراء، تم رصد شواهد متعددة بواسطة «المركز»، تشير لوجود «كتائب إلكترونية منظمة» تعمل على نشر الشائعات ضد مصر، ورصد المركز الإعلامى لمجلس الوزراء اعتماد الشائعات على وسائل التواصل الاجتماعى مثل «فيس بوك»، و«تويتر»، كأكثر وسيلة يتم الاعتماد عليها ضمن حرب الشائعات التى توجه ضد الدولة المصرية تستهدف الأمن القومى للبلاد (مجدي، 2019). [القيمة المقدرة 8 درجات]

2- مؤشرات سلبية

- حدوث تداخل وتنازع اختصاصات بين هيئات تنظيم الإعلام حديثة النشأة وهيئات تنظيمية أخرى أقدم على أثر صدور قرار إنشاء الهيئات الثلاث المنظمة للإعلام في مصر عام 2016، حدث مواجهة بين الهيئات التنظيمية الأخرى على حد قول رشا علام (Allam, R., 2017:5-6)، منها خلافات بين الهيئة القومية لتنظيم الاتصالات واتحاد الإ ذاعة والتلفزيون على تحديد ترددات القنوات المتصلة بالقمر الاصطناعي.

والنموذج شيوعاً بالدول أن تكون هيئة الإذاعة الوطنية الرئيسية هي المسؤولة عن إصدار التراخيص وتوجيه قنوات البث. [القيمة المقدرة -6 درجات]

- إقامة دعوى قضائية لإلغاء لائحة جزاءات الصحفيين والإعلاميين

أقام رئيس تحرير جريدة المشهد يوم 31 مارس 2019 الدعوى رقم 39418 لسنة 73 قضائية أمام محكمة القضاء الإداري، مطالباً بوقف تنفيذ وإلغاء قرار المجلس الأعلى للإعلام رقم 16 لسنة 2019 بشأن لائحة الجزاءات والتدابير التي يجوز تطبيقها على الجهات الخاضعة لقانون تنظيم الصحافة والإعلام، وذكرت الدعوى أن العاملين بمهن الإعلام والصحافة بجميع روافدها وصورها المرئية والمسموعة والمكتوبة والإلكترونية ممن لديهم صفحات على مواقع التواصل الاجتماعي يزيد متابعيها على الخمسة ألاف متابع، فوجئوا بصدور تلك اللائحة المخالفة من وجهة نظرهم للدستور والقانون رقم 180 لسنة 2018 بشأن تنظيم الصحافة والإعلام.

وذكرت الدعوى أن اللائحة خالفت نص المادة 3 فقرة أولى من قانون تنظيم الصحافة والإعلام وهي أنه "يحظر بأي وجه فرض رقابة على الصحف ووسائل الإعلام المصرية ويحظر مصادرتها أو وقفها أو إغلاقها"، إلا إن تلك اللائحة تقرر توقيع جزاءات منع نشر أو بث المواد الصحفية أو المادة الإعلامية أو الإعلانية أو

حجب المواقع الإلكترونية للصحف أو الصفحات الشخصية التي يزيد متابعيها عن خمسة آلاف شخص، وذلك بالمخالفة للقانون. وأوضحت الدعوى أن اللائحة خالفت المبدأ الدستوري الخاص بألا توقع عقوبة إلا بحكم قضائي، فأجازت للمجلس الأعلى للإعلام بتوقيع عقوبة الغرامة المالية على الرغم من أنه ليس من الجهات القضائية المخول لها إصدار أحكام بتوقيع عقوبات (الشوربجي، 2019). [القيمة المقدرة -7 درجات]

- تواضع أداء الهيئات الثلاث للإعلام المصري في أبريل 2018 طرح الكاتب الصحفي محمد شومان سؤالاً هو: هل نجحت الهيئات التنظيمية الثلاث للإعلام، التي أُعلن في 11 أبريل 2017 عن تشكيلها، فى تغيير النظام الإعلامى المصرى وحل أهم مشكلاته وتنظيمه والارتقاء به؟ ثم أردف مستدركاً: "أتصور أنه من الصعب تقديم إجابة نهائية وحاسمة، ولكن أعتقد أن محصلة أداء الهيئات الثلاث خلال العام الماضى جاء متواضعًا للغاية، وأقل بكثير من الآمال والتطلعات الشعبية والرسمية بشأن تنظيم الإعلام المصرى، ودفعه لاستعادة دوره ومكانته العربية والإقليمية.

ومازال الإعلام المصرى للأسف محاصرًا بضعف الإمكانيات المادية وغياب المهنية وضعف الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية، علاوة على عدم التطبيق الفعال والسريع لميثاق الشرف الإعلامى" (شومان، 2018). [القيمة المقدرة -7 درجات]

- وجود مشكلات تشوب أداء المركز الإعلامي لمجلس الوزراء

أوردت دراسه عبد الله علي وزملائه يوليو 2019 عن تأثير الشائعات علي الإستقرار السياسي في مصر خلال الفتره (2013-2019) أنه على الرغم من المجهود الإيجابي الذي يقوم به المركز الإعلامي لمجلس الوزراء في الرد على بعض الشائعات إلا أنه يشوبه مشكلات من أهمها:

التركيز على الشائعات التي تخص الوزارات دون غيرها فضلاً عن التأخر في الرد، حيث يقوم المركز بتجميع الشائعات على مدى أسبوع والرد عليها في تقرير واحد وهو ما يفقدها الهدف الأساسي منها، بل وربما تؤدي للعكس، حيث يتم الرد بعدما تكون الشائعة ماتت فيعيد التقرير إحياءها من جديد (علي وزملاؤه، 2019). [القيمة المقدرة -7 درجات]

النتائج

تتمثل نتائج الدراسة في إجابة فروضها وذلك فيما يلي:

إجابة الفرض الأول (الشائعات المنشورة بمواقع الإعلام الإلكتروني بمصر تمثل ظاهرة خطيرة)

- أوضحت الدراسة صحة هذا الفرض، ومن دلائل صحته ما اتخذته مؤسسات الدولة المصرية من اجراءات بعد التأكد من وجود كتائب ذات أغراض عدائية تخريبية وراء بث تلك الشائعات، مثل ما أعلنه النائب العام المصري من ترتيبات الإبلاغ عن

الشائعات، ومثل ما نبه إليه الرئيس المصري وحذر وسائل الإعلام من السماح بـ"الإساءة للجيش" معتبرا أن هذا يوازي "الخيانة العظمى" في وقت تشن القوات المصرية عملية شاملة ضد تنظيم "الدولة الإسلامية" خصوصا في سيناء. ومن جانب آخر تتأكد صحة هذا الفرض في ضوء ذلك الاتجاه القوي الذي ظهر بين الخبراء والمفكرين ويرى أن الإنترنت أصبح خطراً وتهديداً مباشراً لحرية الرأى والإبداع، لأنه سيصبح من المستحيل للأفراد الاستغناء عن شبكة الإنترنت، وسيكون من المستحيل أن يهرب الأفراد من رقابة وسيطرة مزودى خدمة الإنترنت وشركات الكمبيوتر العملاقة والترفيه ووسائل التواصل الاجتماعى التي ستكون قادرة على اختراق كل خصوصيات الأفراد ومعرفة تحركاتهم وأماكن وجودهم عبر العالم (محمد شومان، 2015).

إجابة الفرض الثاني (وسائل الإعلام الإلكتروني في مصر تستخدم بشكل كبير في نشر الشائعات)

- أوضحت الدراسة صحة هذا الفرض، من خلال الشواهد التقريرية المنقولة عن مسؤولين في مؤسسات : "المصري اليوم" و"اليوم السابع" و"فيتو" الإعلامية، وكذلك من دراسة للشبكة العربية لدعم الإعلام في 2017.

وتتفق إجابة هذا الفرض مع ما انتهت إليه دراسة قدمت في المؤتمر الدولي للإعلام والإرهاب المنعقد في جامعة الملك خالد السعودية في يوليو 2017، من وجود علاقة بين الصحافة الإلكترونية وصناعة الإرهاب، الأمر الذي أثار حفيظة الكثيرين من المهتمين بالشأن الإعلامي، وأكّدوا أنَّ الصحافة الإلكترونية تشبه "أخطبوطًا عالميًا". وطالبت الدراسة بسن قوانين إلزامية للصحافة الإلكترونية، وبدعم إنشاء مرصد وطنيإعلامي في المملكة العربية السعودية يتولى رصد وتحليل المعالجات الإعلامية لقضايا التطرف والعنف والإرهاب بكل أشكاله، ويصدر تقارير استراتيجية دورية في خدمة القرار الوطني (الجبر، 2017).

إجابة الفرض الثالث (التشريعات الإعلامية بمصر تتضمن نصوصاً تواجه الشائعات المنشورة بمواقع الإعلام الرقمي)

- أوضحت الدراسة صحة هذا الفرض، حيث بتضمن كل من قانون 175 لسنة 2018 بشأن "مكافحة جرائم تقنية المعلومات"، وقانون 180 لسنة 2018 بشأن "تنظيم الصحافة والإعلام والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام" نصوصاً تواجه الشائعات المنشورة بمواقع الإعلام الرقمي.

إجابة الفرض الرابع (التنظيمات الإعلامية بمصر تملك أدوات لمواجهة الشائعات المنشورة بمواقع الإعلام الرقمي)

- أوضحت الدراسة صحة هذا الفرض، ذلك أن الهيئات الإعلامية الثلاث المشكلة منذ ديسمبر 2016 (الهيئة الوطنية للصحافة والهيئة الوطنية للإعلام و والمجلس الأعلى

للإعـلام)، فضـلاً عـن المركـز الإعلامـي لمجلـس الـوزراء تملـك أدوات لمواجهـة الشائعات المنشورة بمواقع الإعلام الرقمي، فلكل منها لوائح محددة للأهداف وكيفيات تحقيقها والمسؤولين عن إداء كل منها، ومن بيت تلك الأهداف مواجهة نشر الشـائعات والأخبار الكاذبة.

إجابـة الفرض الخـامس (تشـريعات وتنظيمـات الإعـلام بمصـر ذات كفـاءة عاليـة فـي مواجهة الشائعات على مواقع الإعلام الرقمي)

يمكن التحقق من مدى صحة هذا الفرض بحساب القيمة النسبية لمؤشر الكفاءة الكلية لكل من التشريعات والتنظيمات الإعلامية في مواجهة الشائعات وذلك بالصيغة التالية:

القيمة النسبية لمؤشر الكفاءة الكلية = فرق المجموع النوعي للقيم الفعلية × 100 ÷ تصف مجموع القيم المطلقة

وتكون النتيجة على هيئة نسبة مئوية موجبة أوسالبة حسب نوع المؤشرات الأكبر قيمة، ويدل ارتفاع أو انخفاض النسبة على مستوى الكفاءة الكلية كما هو موضح في الجدول التالي (جدول 2).

(جدول 2) القيم المطلقة والفعلية والنسبية لمؤشرات كفاءة من التشريعات والتنظيمات الإعلامية في مواجهة الشائعات على مواقع الإعلام الرقمي في مصر

تصنيف المؤشرات	مؤشرات كفاءة التشريعات الإعلامية			مؤشرات كفاءة التنظيمات الإعلامية		
	قيمة مطلقة	قيمة فعلية	مجموع نوعي	قيمة مطلقة	قيمة فعلية	مجموع نوعي
مؤشرات إيجابية	10	10	18	10	8	16
	10	8		10	8	
مؤشرات سلبية	10 -	7 -	26 -	10 -	6 -	27 -
	10 -	6 -		10 -	7 -	
	10 -	6 -		10 -	7 -	
	10 -	7 -		10 -	7 -	
تصف مجموع القيم المطلقة	60 ÷ 2 = 30			60 ÷ 2 = 30		
فرق المجموع النوعي للقيم الفعلية			8 -			11 -
القيمة النسبية لمؤشر الكفاءة الكلية	- 8 × 100 ÷ 30 = - 26.6%			- 11 × 100 ÷ 30 = - 36.6%		

والمستفاد النهائي من الجدول أن كفاءة التشريعات الإعلامية هي دون المستوى المتوسط بنسبة 26.6 % ، وأن كفاءة التنظيمات الإعلامية هي دون المستوى المتوسط بنسبة 36.6 % وذلك في مجال مواجهة الشائعات على مواقع الإعلام الرقمي في مصر، مما يدل على عدم صحة هذا الفرض.

ومما يؤكد تواضع كفاءة التشريعات والتنظيمات في مواجهة الشائعات عدم التمكن حتى الآن من استصدار حكم قضائي بوقف بث قناة هيئة الإذاعة البريطانية (بى بى سى BBC) في مصر لما يتم بثه عبر شاشتها من تحريض ضد الدولة المصرية

ونشر وإذاعة أخبار كاذبة، وكذلك المطالبة بإلغاء تراخيص وتصاريح هيئة الإذاعة البريطانية فى مصر وحجب موقعها وسحب تراخيص العاملين فيها، وذلك رغم إقامة عشرات البلاغات والدعاوى القضائية المتداولة أمام المحاكم في هذا الخصوص خلال الفترة الأخيرة أبرزها الدعوى المُقيدة برقم 30 لسنة 2019 أمام محكمة الأمور المستعجلة بالجيزة (رضوان، 2019).

التوصيات

1- تضمين اللوائح التنفيذية لقانون 175 لسنة 2018 بشأن "مكافحة جرائم تقنية المعلومات"، وقانون 180 لسنة 2018 بشأن "تنظيم الصحافة والإعلام والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام" مواداً من شأنها معالجة ما يراه البعض سلبيات في هذين القانونين، أو ما يبدوا فيه شبه التعارض مع قوانين ولوائح أخر ينفذ من خلال ثغراتها المتورطون في مخالفة القانون حين إقامة دعوات قضائية ضدهم، فلا هم يجرمون ولا شائعات الهدم والتخريب تتوقف

2- تخصيص متحدث رسمي من مهنة الإعلام ومؤهل سياسياً يلحق بكل وزارة وجهة لكتابة وإصدار البيانات الصحفية والإعلامية الفورية ويكون مصدرا للمعلومة الواضحة، ويمنع غير المؤهلين للقيام بتلك المهمة.

3- أهمية وجود دور أكثر فاعلية للمركز الإعلامى بمجلس الوزراء فى الرد على تلك الشائعات، لأن تأخير الرد فى كثير من الأحيان يساعد فى توسيع نطاق انتشار الشائعة..

4- أهمية تحري الدقة والتأكد من صحة ما يرسله القراء للمواقع الإلكترونية من صور وفيديوهات وموضوعات حتى لا تتحمل المواقع الإلكترونية عبء أي خطأ معلوماتي يرد من قارئ هو في الأصل غير معروف للموقع الإلكتروني .

المراجع

- أحمد مصطفى، 2019، "الصحفيون وجرائم التشر- المعالجة التشريعية لجرائم الصحافة والمخاطر القانونية للعمل الصحفي في مصر"، المرصد المصري للصحافة والإعلام (www.eojm.org) في 2019/7/30.

- الشبكة العربية لدعم الإعلام، 2017، "العلاقة بين مواقع الأخبار وشبكات التواصل الاجتماعي - الاستخدام، الأهمية، والفرص"، في 27 يونيو, 2017(http://asahnetwork.org)

- الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، 2007، "حرية الرأي والتعبير في مصر التقرير السنوي لعام 2007"، (www.anhri.info//).

- الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، 2019، " المحتسبون الجدد... محاكم تفتيش دينية وأخلاقية ووطنية"، (www.anhri.info) تاريخ التصفح 2019/11/8.

- المرصد المصري للصحافة والإعلام، 2019، "الصحفيون وجرائم النشر: المعالجة التشريعية لجرائم الصحافة والمخاطر القانونية للعمل الصحفي في مصر"، (//eojm.wordpress.com) 2019/7/30.

- المركز الإعلامي لمجلس الوزراء، 2019، "تقرير توضيح الحقائق الأسبوعي 2- 9 أغسطس 2019"، موقع المركز الإعلامي الجمعة، 09 أغسطس 2019 - 12:40م. (//www.cabinet.gov.eg).

- المهاجر الحر، 2017، "االصحافة الإلكترونية بين الحرية والمسؤولية" 2017/7/20 (www.startimes.com).

- تركى بن عبد العزيز السديري، 2014، "توظيف شبكات التواصل الاجتماعى فى التوعية الامنية ضد خطر الشائعات"، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض: المملكة العربية السعودية، 2014.

- جمهورية مصر العربية، دستور جمهورية مصر العربية المعدل 2014، صدر في 18 يتاير 2014 بالقاهرة.
- جمهورية مصر العربية، قانون 180 لسنة 2018 بشأن تنظيم الصحافة والإعلام والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، المنشور بالجريدة الرسمية العدد 34 مكرر (هـ) بتاريخ 27 / 8 /2018.
- جمهورية مصر العربية، قانون 175 لسنة 2018 بشأن "مكافحة جرائم تقنية المعلومات" 14 / 8 /2018.
- جمهورية مصر العربية، قانون العقوبات المصرى رقم 58 لسنة 1937 وأحدث تعديلاته بالقانون رقم 95 لسنة 2003 م
- حسن أحمد حسين، 2019، "خبراء: الشائعات خطر يهدد استقرار مصر" ، المصري اليوم، الإثنين 04-03-2019 www.almasryalyoum.com
- خرخاش سعاد، 2015، دور التغير التنظيمي في رفع كفاءة وفعالية المؤسسة، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة ماجيستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.
- دعاء رياض (2014)، "التأصيل النظري لمفهومي الكفاءة والفعالية وتحليل طبيعة العلاقة بينهما بحث في تطور الفكر الإداري", مجلة العلوم الإدارية, جامعة القاهرة، 2014.
- رضا عيد حمودة اكحيل، 2015، " الشائعات في المواقع الإخبارية الأردنية وتأثيرها في نشر الأخبار من وجهة نظر الصحفيين الأردنيين"، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في الإعلام، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
ث- - سالي بكر الشلقاني، 2018، " الشائعات عبر مواقع التواصل الاجتماعي ودورها في استقطاب الشباب" رسالة ماجستير بقسم الإعلام التربوي بكلية التربية النوعية جامعة كفر الشيخ.
ج- - شيماء شعبان، 2018، "الشائعات سلاح الأعداء.." بوابة الأهرام (//gate.ahram.org.eg) 25-7-2018.
ح- - شيماء شعبان، 2019، " 53 ألف شائعة و10 ملايين حساب مزيف"، بوابة الأهرام في 16-9-2019 (//gate.ahram.org.eg/News/2273144).
- عبد التواب إبراهيم رضوان، 1988، مصر والحرب النفسية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- عبد الله سعد علي، حسن ربيع محمد، سكينه أحمد ابراهيم، سماح سيد راضي، إيمان خالد عباس، 2019، "تأثير الشائعات علي الإستقرار السياسي في مصر خلال الفتره: 2013- 2019"، المركز الديمقراطي العربي 15 يوليو 2019 (//democraticac.de/?p=61718).
- عبد الوكيل أبو القاسم، 2019، "الأعلى للإعلام يواجه شائعات السوشيال ميديا بإجراءات قانونية رادعة"، الجمعة 2019/9/27 www.elbalad.news/3996737
- علاء رضوان، 2019، "دعاوى قضائية تطارد هيئة الإذاعة البريطانية"، اليوم السابع 25 أكتوبر 2019(www.youm7.com/story).
- محمد البخاري، 2017، "نظرية المسؤولية الاجتماعية الإعلامية في الصحافة" جريدة الإعلامي، هيئة الملتقى الإعلامي العربي 28 – 10 – 2017 //www.themediamagazine.com
- محمد بن عائض التوم، 2019، "الشائعات في وسائل التواصل الاجتماعي (تويتر نموذجاً)"، مجلة الشمال للعلوم الإنسانية، المجلد 4، العدد 1، جامعة الحدود الشمالية 1440 هـ = 2019م : 137- 156.
- محمد شومان، 2015، "الإنترنت من الحرية إلى الرقابة"، صحيفة اليوم السابع 3 مايو 2015.
- محمد شومان، 2016، "ملاحظات على قانون التنظيم المؤسسى للصحافة والإعلام"، صحيفة اليوم السابع 18 ديسمبر 2016.
- محمد شومان، 2018، "سنة أولى هيئات تنظيمية للإعلام"، صحيفة اليوم السابع 21 أبريل 2018.
- محمد مجدي، 2019، "إعلامي الوزراء يرصد كتائب تشن حروبا إلكترونية شرسة ضد الدولة المصرية" الأربعاء 18 سبتمبر 2019 (//www.elwatannews.com/news/details/4342258).
- محمود الشوربجي، 2019، "دعوى قضائية لإلغاء لائحة جزاءات الصحفيين والإعلاميين"، مصراوي 2019/3/31 (www.masrawy.com/news).
- محمود الواقع، 2015، "مواقع التواصل الاجتماعي جسر تفاعل القراء مع الصحافة الإلكترونية"، الصوت الحر- الشبكة العربية لدعم الإعلام http://asahnetwork.org/ في 25 مايو, 2015 .
- محمود عبد الراضى، 2019، "النيابة العامة تنسف الشائعات"، اليوم السابع 2019/11/13 (www.youm7.com)
- مختار التهامي، 1979، الرأي العام والحروب النفسية، دار المعارف، القاهرة.

- مرصد أكيد، 2018، "تقرير رصد الشائعات المحلية في الأردن 5 أيار – 5 آب 2018" عمان، عن: alghad.com ، 15 أغسطس 2018.
- مريم الجبر، 2017، "هل تقدم لائحة النشر الإلكتروني قبلة الحياة للصحافة الورقية؟" صحيفة قضايا – الرياض 12 يوليو 2017 (qadaya.org://).
ب) - وليد عبد الرحمن، 2019، "حرب إشاعات تزعج المسؤولين في مصر"" صحيفة الشرق الأوسط 12 يناير 2019 مـ رقم العدد 14655 (https://aawsat.com).

- Allam, R., 2017, "Egypt's new Regularity Media System, Challenges and Opportunities", Policy Brief Series, American University in Cairo, 4th Issue February 2017 pp1-6
- Allam, R., 2018, "Egypt – Media Landscape", European Journalism Centre (EJC) 24/07/2018 (MediaLandscapes.org).
- Bai, M., 2012, "Exploring Dynamics of Rumors on Social Media in the Chinese Context", unpublished master thesis, Uppsala University, Uppsala, Sweden.
- Kelly, S.R., 2004, "Rumors in Iraq, A Guide to Winning Hearts and Minds", unpublished master thesis, Naval Postgraduate School, Monterey, California, USA.
- Johnston, K., "The Difference between Efficiency & Effectiveness in Strategic Management", (//smallbusiness.chron.com), Retrieved, 3-11-2019.
- Silverman, C., 2015, "Lies, Damn Lies, and Viral Content: How News Websites Spread (and Debunk) Online Rumors, Unverified Claims and Misinformation", Columbia University at New York, Journalism School, Tow Center for Digital Journalism, February 01, 2015.

مواقع إلكترونية
- موقع "المصري اليوم"
- موقع "اليوم السابع"
- موقع "فيتو"

ملحق 1

أهم الشائعات في مصر خلال الفترة من 2013 - 2019

(المصدر: عبدالله سعد علي، حسن ربيع محمد، سكينه أحمد ابراهيم، سماح سيد راضي، إيمان خالد عباس، 2019، "تأثير الشائعات علي الإستقرار السياسي في مصر خلال الفتره (2013-2019) "، المركز الديمقراطي العربي 15 يوليو 2019) //democraticac.de

أولاً: شائعات في المجال السياسي شهدتها مصر في الفتره من (2013-2019) مصنفة كالتالي:

أ) شائعات متعلقة بالمواطنين:

- تهجير أهالي منطقة الرزاز بمنشئة ناصر لصالح مستثمر عربي.

- إجراء الحكومة تعديلات على قانون الأحوال الشخصية ضد المرأة وتقديمها للبرلمان.

ب) شائعات متعلقة بسيادة الدولة:

- اختيار وزارة الهجرة للشباب المشاركين في منتدى شباب العالم 2018م.

- بيع صندوق مصر السيادي لأصول وممتلكات الدولة دون رقابة عليه من جانب الأجهزة المعنية.

- وقف عمل المنظمات الأهلية الاجنبية في مصر.

- منح الحكومة للعاملين بالجهاز الإداري للدولة إجازة ثلاثة أيام من ابريل لعام 2019خلال استفتاء تعديلات الدستور.
- فرض غرامة مالية علي اصحاب المحلات التجارية التي لا ترفع لافتات تأييد التعديلات الدستورية.

ثانياً: شائعات في المجال الاقتصادي شهدتها مصر في الفتره من (2013-2019) مصنفة كالتالي:

أ) شائعات متعلقة بالدعم: وتميزت في مجموعات موضوعية: رغيف الخبز والكهرباء والمياه والصرف الصحي والسلع التموينية والجهات المستحقة للدعم.

1- شائعات عن رغيف الخبز:
- زيادة سعر رغيف الخبز المدعم.
- استبعاد مستحقي الدعم من منظومة نقاط الخبز.

2- شائعات عن الكهرباء:
- رفع الدعم نهائياً عن فاتورة الكهرباء خلال يناير 2019م.
- فرض رسوم على تغيير عدادات الكهرباء بأخرى ذكية.
- إعفاء جميع المواطنين من دفع فاتورة كلاً من الكهرباء والمياه.

3- شائعات عن المياه والصرف الصحي:
- فرض زيادة جديدة في تسعيرة المياه.
- إنفاق 140 مليار جنيه على مشروعات الصرف الصحي بالعاصمة الإدارية الجديدة.
- رفع الدعم نهائياً عن المياه في يناير 2019م.

4- شائعات عن السلع التموينية:
- حذف أربعة سلع تموينية ضمن المقررات التموينية خلال مارس 2019م.
- توقف موقع دعم مصر بوزارة التموين المخصصة لتلقي تظلمات المستبعدين من الدعم التمويني.

5- شائعات عن الجهات المستحقة للدعم:
- وقف الدعم عن أسر السجناء.
- وقف صرف معاش الضمان الاجتماعي.
- حذف مواطنين من البطاقات التموينية بسبب الدخل المرتفع.

ب) شائعات متعلقة بالدخل:
- إصدار عملات معدنية فئة 10، 50، 100 جنيه.
- وقف معاش تكافل وكرامة.
- البنك المركزي المصري يصدر عملة معدنية فئة 100 جنيه وتداولها بالأسواق.
- توقف صرف المرتبات إلكترونياً.

ج) شائعات متعلقة بالأسعار:
- زيادة أسعار الدواجن المجمدة في الجمعيات الاستهلاكية.
- زيادة أسعار السجائر المحلية ومنتجات التبغ.
- زيادة أسعار الأسمدة الزراعية.

د) شائعات متعلقة بالعمل:
- تسريح العمال وفقاً لقانون العمل الجديد.

و) شائعات متعلقة بالضرائب:

- فرض ضرائب على المصريين في الخارج.
- فرض ضرائب جديدة على المواطنين ضمن منظومة التشريعات الجديدة.
- فرض الحكومة ضرائب على أرباح البنوك.

ز) شائعات متعلقة بالرسوم:

- فرض رسوم استخراج شهادة الوفاة 150 جنيه.
- فرض رسوم 1 جنيه على دخول طلاب المدارس والجامعات.

ح) شائعات متعلقة بالقروض:

- توجه الحكومة لاقتراض 5 مليار دولار من الخارج لرد أصول شهادات قناة السويس.
- إعتزام مصر بالاقتراض مجدداً من صندوق النقد الدولي بعد انتهاء القرض الحالي بقيمة 12 مليار دولار.

ط) شائعات متعلقة بمجال الاستثمار:

- تلقي وزارة المالية مبالغ مالية لتمويل فجوة الدين من المستثمرين.
- حدوث تصادم لستة سفن في قناة السويس مما أدى لعطل المجرى الملاحي.
- انسحاب الشركة الصينية من تنفيذ مشروعات بالعاصمة الإدارية الجديدة.
- إلغاء المنطقة الحرة بمحافظة بورسعيد.
- منع قناة السويس عبور السفن المتجهة لسوريا.
- طرح سندات مصرية بالين الياباني في السوق الآسيوية.

ي) شائعات متعلقة بمجال السياحة:

- رصف شارع المعز التاريخي بالإسمنت.
- تنازل وزارة الآثار عن إيرادات معرض توت عنخ آمون لفرنسا.
- هدم مبنى العبريين الأثري شارع المعز.
- نقل الآثار إلى المتحف المصري الكبير من خلال سيارات نقل غير مجهزة.
- سرقة حفريات نادرة من المتاحف البيئية.

ك) شائعات متعلقة بالموازنة العامة للدولة:

- ضم إيرادات صندوق السياسة للموازنة العامة للدولة.
- تخصيص جزء من الموازنة العامة للدولة لتمويل العاصمة الإدارية الجديدة.

ل) شائعات متعلقة بالإسكان:

- قيام وزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية ببيع 46 فيلا في مرحلة الإنشاء بمركز مارينا العلمين السياحي للأكابر.
- طرح فائض وحدات مشروع روضة السيدة للبيع بشكل استثماري.

ثالثاً: شائعات في المجال الصحي شهدتها مصر في الفتره من (2013-2019) مصنفة كالتالي:

أ) شائعات متعلقة بالغذاء:

- انتشار أسماك وأرز وبيض بلاستيك في الأسواق المصرية.
- إضافة الحكومة مادة على رغيف العيش للحد من الزيادة السكانية.
- استيراد شحنات عدس مسرطنة وتداولها بالأسواق.
- استيراد لحوم فاسدة وطرحها بالأسواق بأسعار مخفضة.
- توزيع بسكوت منتهي الصلاحية على تلاميذ المدارس.

ب) شائعات متعلقة بالأدوية:

- تناول أدوية ضغط مسرطنة بالصيدليات.
- استخدام الحكومة تطعيمات تسبب العقم في حملة تطعيمات طلاب المدارس ضد الأنيميا والتقزم والسمنة.
- نقص شديد في الأدوية بمحافظة شمال سيناء.
- تسبب حملة 100 مليون صحة بالكشف عن فيرس سي في إيقاف صرف العلاج الشهري لمرضى السكري.
- وجود حلوى مخدرة بالصيدليات.
- تداول أدوية فيروس سي منتهية الصلاحية بالمستشفيات الحكومية.

ج) شائعات متعلقة بالمواطن:

- الاستعانه بالموظفين لتمثيل دور مرضى أثناء زيارة رئيس الوزراء لمحافظة بورسعيد.
- وجود قرارات تفيد بتحمل المرضى زيادة سعر جلسات الغسيل الكلوي من 200 جنيهاً إلى 400 جنيهاً بسبب ارتفاع مستلزمات الخدمات الطبية.
- إجبار المواطنين على التبرع بالدم مقابل الكشف على فيرس سي.
- استبعاد غير المشمولين بتأمين صحي من علاج فيرس سي.
- إجراء تحليل مخدرات لجميع المواطنين.
- صرف دعم نقدي للحوامل والمرضعات.
- توزيع كبسولات مجانية بحملات تنظيم الأسرة تسبب العقم.
- توقيع غرامة على المتخلفين عن حملة 100 مليون صحة.
- تعطل أجهزة القسطرة بمعهد القلب.

د) شائعات متعلقة بالأمراض:

- ارتفاع الإصابة بمرض الدرن في مصر.
- تفشي وباء الالتهاب السحائي في جنوب سيناء.
- إلقاء نفايات طبية خطرة بالشوارع تخص عمليات فحص فيرس سي في شوارع المحافظات.
- اختلاط مياه الشرب بمياه الصرف الصحي بمحافظة المنيا.
- تداول جواكيت جلدية مسرطنة قادمة من الخارج.
- احتواء الثوم المتداول بالأسواق على مادة الرصاص الخطيرة.
- فتح مياه الصرف الصحي على البحر بمرسى مطروح.
- تفشي مرض الملاريا بالغربية.
- انتشار فيرس الكبد الوبائي بمحافظة بني سويف.

هـ) شائعات متعلقة بالتخصص الطبي:

- إلغاء اعتراف السعودية بالماجستير المصري.
- تقليص مدة الدراسة بكلية الفم والأسنان لأربع سنوات.

و) شائعات متعلقة بالمستشفيات:

- فصل المستشفيات الجامعية عن كليات الطب.
- نقل مستشفى العباسية إلى مدينة بدر.

The efficiency of media legislation and regulations in Egypt in the face of rumors on electronic media sites

By
Dr. Amal Salah Eisa
Lecturer of Journalism, Media department, The Faculty of Arts, Monofia University

Abstract

The current study aims to identify the efficiency of media legislation and regulations adopted in Egypt to encounter and reduce the rumors spread since 2013 on media websites. The study followed a descriptive and analytical approach by collecting and examining the various materials, extracting evidence and indications through an analytical context that answers research questions, using some quantitative methods.

The research problem contains five questions abuot: the nature and volume of rumors on media sites in Egypt, the role of digital media in the dissemination of rumors in Egypt, the legislation of electronic media in Egypt, the regulations governing electronic media in Egypt, and the efficiency indicators of legislation and media regulations in Egypt in the face of rumors in digital media sites

The present study attempted two inductive contexts in order to discover positive and negative indicators for the efficiency of media legislation and regulations facing rumors on digital media. The first by examining opinions of intrested scholars and experts, while the second monitors the legislative and regulative achievements made in the face of rumors on the Egyptian digital media.

The five hypotheses of study relied on the social responsibility theory, and the innovation spread theory. Answers confirmed by discussion resembled the conclusions. The most important of it is that rumor represents a crisis faced by the Egyptian state mobilization, and that the electronic news sites and social media sites play a big role in dissemination of rumors, and that Egypt has existing and updated legislation and regulations encountering the phenomenon, but the efficiency of those legislation and regulations are medium and require more control, and follow-up improvements and support, as recommended by the study.

Keywords: electronic media - rumors - media legislation - media regulations

.